

الاحوال الشخصية (بابل شست)

بين مدى صحة او خطأ العبارات الآتية :

- ١- يقصد بغير المسلمين في مصر طبقاً لقانون الاحوال الشخصية كل من يدين بدين غير الاسلام ()
- ٢- يقصد بغير المسلمين في مصر من يدين بالديانة اليهودية و المسيحية فقط ()
- ٣- منح المشرع امتياز الخضوع للشرائع الخاصة في مصر لكل من يدين بدين سماوي ()
- ٤- تعتبر الشريعة الاسلامية هي الشريعة الخاصة في مصر ()
- ٥- يعتبر تطبيق الشريعة اليهودية و الشريعة المسيحية في مصر من باب الاستثناء ()
- ٦- بدأتملة اليهودية مذهبين الربانيون و القرانيين ()
- ٧- تعتبر التوراة الكتاب المقدس و المصدر الاساسي للشريعة اليهودية ()
- ٨- تتكون التوراة عند اليهود من خمسة اسفار ()
- ٩- تسمى الاسفار الخمسة عند ال يهود بأسفار موسى ()
- ١٠- الاسفار الخمسة عند اليهود هي التوراة التي اوحى بها الله على سيدنا موسى ()
- ١١- يعتبر التلمود تورا مكتوبة ()
- ١٢- يؤمن بالتلمود جميع اليهود ()
- ١٣- الروايات الشفوية التي تناقلها حاخامات اليهود عبر الاجيال هي المشنة ()
- ١٤- شرح و تحليل و اضافة التعليقات و الحواشي لما ورد في المشنا يطلق عليه الجمر ()
- ١٥- لا يتكون التلمود الا من المشنا ()
- ١٦- التلمود عبارة عن كتاب فقهي شرعي يبلغ عدد ما به من الوصايا ٦١٣ وصية ()
- ١٧- ظلت اليهودية ملة واحدة حتى القرن الثامن الميلادي ()
- ١٨- سبب اختلاف اليهود هو الايمان بالتلمود من عدمه ()
- ١٩- التلمود يعتبر التوراة الثانية عند اليهود القرانيين ()
- ٢٠- ينكر التلمود اليهود القرانيين ()
- ٢١- يوجد مذهبان في الديانة اليهودية هم الربانيين و القرانيين ()
- ٢٢- الربانيين لا يسمحون بالاجتهاد في استنباط الاحكام ()
- ٢٣- يفسح القرانيين المجال للاجتهاد لفهم نصوص التوراة ()
- ٢٤- يستطيع الخلف تصحيح ما وقع فيه الخلف من خطأ عند اليهود الربانيين ()
- ٢٥- يستطيع الخلف تصحيح ما وقع به الخلف عند اليهود القرانيين ()
- ٢٦- لا يوجد اختلاف في الاحكام القانونية بين الربانيين و القرانيين ()
- ٢٧- حرم الربانيين الزواج من القرانيين ()
- ٢٨- وصل الخلاف بين الربانيين و القرانيين الى ٤٢ مسألة اكثرها تعدي ()
- ٢٩- القرانيين طائفة واحدة ()
- ٣٠- انقسم الربانيين الى طائفتين الاشكينازيم و السفارديم ()
- ٣١- الاشكينازيم هم يهود الشرق اما السفارديم هم يهود الغرب ()
- ٣٢- لا يوجد اختلاف في احكام الزواج و الطلاق عند الاشكينازيم و السفارديم ()
- ٣٣- حرمت شريعة الاشكينازيم تعدد الزوجات و ايقاع الطلاق ضد رغبة الزوجة ()
- ٣٤- لم تجز شريعة السفارديم تعدد الزوجات ()
- ٣٥- اجازت شريعة السفارديم ايقاع الطلاق ضد رغبة الزوجة ()

- ٣٦- في مصر يعد القرائين طائفة واحدة ()
- ٣٧- تم الاعتراف في مصر بطائفة الاشكينازيم كطائفة مستقلة لها ولاية قضاء في مصر ()
- ٣٨- يخضع الرباتيين و القرائين في مصر لرئاسة مليه واحدة من السفارديم ()
- ٣٩- منذ ظهور المسيحية حدث انقسام للمذاهب ()
- ٤٠- سارت الكناس بلا انشقاق حتى عام ١٤٥١م ()
- ٤١- بدء الانشقاق بين الكناس عام ٤٥١ ميلاديا عند انعقاد المجمع العالمي الرابع بمدينة خليقدونية ()
- ٤٢- سبب اختلاف الكاثوليك و الارثوذكس اختلاف المذاهب في المسيحية هو طبيعة المسيح ()
- ٤٣- يعرف الارثوذكس ان المسيح ذو طبيعة مزدوجة ()
- ٤٤- وفقا للكنيسة الكاثوليكية المسيح ذو طبيعة مزدوجة الالهية و بشرية ()
- ٤٥- رفضت الكنيسة المصرية و هي كنيسة الاسكندرية الاعتراف بالطبيعة المزدوجة للمسيح ()
- ٤٦- تري الكنيسة المصرية ان المسيح ذو طبيعة واحدة و هيب الطبيعة البشرية ()
- ٤٧- وفقا للكنيسة المصرية المسيح ذو طبيعة الالهية فقط ()
- ٤٨- اعلن بابا الاسكندرية بابا شنودة عدم قبوله لقرار الطبيعة المزدوجة للمسيح عندما تم اعلان ذلك ()
- ٥٠- لقبّت الكنيسة المصرية نفسها بالكنيسة القبطية الارثوذكسية ()
- ٥١- لقبّت كنيسة روما بالكنيسة الكاثوليكية ()
- ٥٢- لفظ الكنيسة الكاثوليكية اي الكنيسة صاحبة الرأي المستقيم ()
- ٥٣- معني الكنيسة الكاثوليكية الكنيسة الجامعة ()
- ٥٤- لقبّت الكنيسة الشرقية باسم الكنيسة الكاثوليكية اي صاحبة الرأي المستقيم ()
- ٥٥- فصلت الكنيسة الشرقية عن الغربية نهائيا عام ٤٥١ ميلاديا ()
- ٥٦- انفصلت الكنيسة الشرقية عن الكنيسة الغربية عام ١٠٤٥ ميلاديا ()
- ٥٧- لم تتهم الكنيسة الارثوذكسية او الارثوذكسية ايا منهما الأخرى بالخروج عن الدين ()
- ٥٨- انكر البابا مارتن لوثر في المانيا على البابا منح سقوط الغفران للمسلمين ()
- ٥٩- يري البابا مارتن لوثر رجال الكنيسة رجال عاديين ()
- ٦٠- لم يعترف مارتن لوثر لكهنة الكنيسة بالسّر الخاص يسمى سر الكهنوت ()
- ٦١- سمى انصار البابا مارتن لوثر انفسهم بالبروتستانت اي المحتجين ()
- ٦٢- مارتن لوثر دعا للتمسك بالانجيل وحده و لذلك يسموا بالدعوة الانجيليين ()
- ٦٣- انقسم المسيحيين الى ١٢ مذهب ()
- ٦٤- انقسم المسيحيين الى المذهب البروتستانتي و الارثوذكسي و الكاثوليكي ()
- ٦٥- ينقسم المذهب الارثوذكسي الى سبعة طوائف ()
- ٦٦- ينقسم المذهب البروتستانتي الى اربعة طوائف ()
- ٦٧- ينقسم المذهب الكاثوليكي الى سبعة مذاهب ()
- ٦٨- يعتبر الكلدان احد طوائف المذهب الارثوذكسي ()
- ٦٩- يعتبر اللاتين احد طوائف المذهب الكاثوليكي ()
- ٧٠- طوائف المذهب الكاثوليكي تتبع كنيسة الفاتيكان الكاثوليكية بزعامة بابا الفاتيكان ()
- ٧١- تبنت محكمة النقض الاتجاه الموسع للفظ شريعتهم ()
- ٧٢- وفقا لمحكمة النقض يجوز الطلاق لغير علة الزنا ()

- 73- الاتجاه الحالي للكنيسة القبطية الارثوذكسية هو الاعتراف بكل طلاق لغير علة الزنا (X)
- 74- وفقاً للبابا كيرلس السادس مصدر التشريع للأحوال الشخصية يقتصر على الكتاب المقدس فقط (X)
- 75- تعتبر القوانين الكنسية احد مصادر الشريعة المسيحية عند البابا كيرلس السادس ()
- 76- قرر البابا شنودة القرار الببائي لعام ١٩٧١ عدم زواج المطلقات و حظر على رجال الدين ابرام مثل هذا الزواج ()
- 77- المقصود بلفظ شريعتهم لا يقتصر على ما ورد في الكتب السماوية فقط بل يشمل ما اقره رجال الدين في فتاويهم الروحية مجالسهم الدينية و القضائية ()
- 78- من حيث الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم ان قصر لفظ شريعتهم على ما جاء في الكتب السماوية لغير المسلمين فقط هو تخصيص بغير دليل (X)
- 79- من حيث الاتجاه المضيق للفظ شريعتهم ان قصد المشرع من هذا اللفظ يعني الاقتصار على الكتب السماوية دون غيرها لان ذلك ما يري عليه الامر المجالس المليية لا يدخل في مفهوم شريعتهم ()
- 80- من حجج الاحتجاج المضيق للفظ شريعتهم انه من شروط العرف عدم مخالفة النص الامر و بالتالي لا يمكن اعتبار ما جري عليه العمل بناء على اقوال رجال الكنيسة من قبيل العرف ()
- 81- من حجج انصار الاتجاه الموسع انه لا يجوز اللجوء للعرف عند وجود نص صريح في الانجيل ()
- 82- يري الاتجاه المضيق ان القواعد التي صاغها رجال الكنيسة لا يمكن وصفها بالقانون و بذلك لا تدخل في لفظ شريعتهم ()
- 83- يري انصار الاتجاه الموسع ان لفظ شريعتهم لا يقتصر على الكتب السماوية بل يشمل المصادر الأخرى كما هو الحال بالنسبة للشريعة الاسلامية ()
- 84- من حجج انصار الاتجاه الموسع ان هناك البعض خلط بين الدين المسيحي و الشريعة المسيحية ()
- 85- الدين المسيحي له مصادر متعددة اما الشريعة المسيحية لها مصدر واحد ()
- 86- من حجج انصار الاتجاه الموسع ان الاخذ بالاتجاه المضيق يجعل جميع اليهود و المسيحيين على اختلاف طوائفهم يخضعون لقواعد موحدة ()
- 87 - الغيت المحاكم المختلطة و المحاكم القنصلية في مصر بمقتضى اتفاقية منثرو ١٩٣٢ ()
- 88 - تم توحيد النظام القضائي في كافة المنازعات بصدور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ()
- 89 - الغيت المحاكم الشرعية و المجالس المليية سنة ١٩٥٥ ()
- 90 - الامور المتعلقة بالمسائل المالية بحسب الاصل تعد من الاحوال العينية ()
- 91 - اعتبرت محكمة النقض في احكامها القديمة النفقة بحسب الاصل من الاحوال العينية ()
- 92 - من عيوب تعريف محكمة النقض للأحوال الشخصية أنها لم تميز في حكما بين الحالة و الاهلية ()
- 93 - الاحوال الشخصية تشمل حالة الاشخاص و اهليتهم و نظام الاسرة ()
- 94 - الاهلية تعتبر من مسائل الاحوال الشخصية ()
- 95 - الاهلية في مصر تخضع لقوانين متعددة بحسب اختلاف الدين ()
- 96 - وفقاً للقانون المصري قواعد الاهلية تسرى على جميع المصريين بدون تمييز ()
- 97 - آخر المشرع المصري من نطاق قانون الديانة بالنسبة للمصريين المسائل المتعلقة بالولاية و الوصايا و القوام و الحجر و المساعدة القضائية ()
- 98 - الوسائل المتعلقة بالمفقود و الغيبة تسرى على جميع المصريين بغض النظر عن ديانتهم ()
- 99 - يخضع المواريث تعد من مسائل الاحوال الشخصية ()
- 100 - يخضع جميع المصريين لقواعد موحدة في المواريث مستمدة من الشريعة الاسلامية ()

- 101 - يمكن لغير المسلمين ان يخضعوا لحكم شريعتهم خاصة فيما يتعلق بالميراث إذا تم الاتفاق فيما بينهم على ذلك ()
- 102 - العام لا ينسخ الخاص في القانون ()
- 103 - العام لا ينسخ الخاص حتى لو كان النص صريحا و واضحا ()
- 104 - مجال قاعدة العام لا ينسخ الخاص هو حالة وجود النص الغامض ()
- 105 - نص المادة ٨٥٧ الفقرة الأولى من القانون المدني لسنة ١٩٤٨ العام نسخ نص المادة رقم ٢٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص ()
- 106 - أخضع المشرع المصري الوصايا لقواعد موحدة ()
- 107 - يجوز لغير المسلمين في مصر الاتفاق على قواعد خاصة بالوصايا تطبيق شريعتهم الدينية ()
- 108 - الهى تعتبر من مسائل الاحوال العينية ()
- 109 - نظم القانون المدني الهبة في مصر بقواعد موحدة يخضع لها جميع المصريين بغض النظر عن ديانتهم ()
- 110 - تصدر الاحكام في مسائل الاحوال الشخصية طبقا للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ طبقا لأرجح اقوال المذهب الحنفى ()
- 111 - جميع المسيحيين متحدى الديانة و الملة و الطائفة يطبق عليهم شريعتهم الخاصة في جميع مسائل الاحوال الشخصية ()
- 112 - لا يتصور تطبيق الشريعة الإسلامية على غير المسلمين إلا عند اختلاف الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 113 - المصريين متحدى الديانة و الملة و الطائفة تنطبق عليهم شريعتهم الخاصة في مسائل الزواج و الطلاق ()
- 114 - الشرائع التي تحكم مسائل الاحوال الشخصية تتعدد في مصر بتعدد العقائد خاصة في مسائل الزواج و الطلاق ()
- 115 - المعاملات هي محور العقيدة ()
- 116 - غالبية الفقه المصري تطالب بتوحيد قانون الاحوال الشخصية ()
- 117 - جميع مسائل الاحوال الشخصية تمس بالعقيدة الدينية ()
- 118 - المعاملات هي جوهر التشريع بينما العبادات هي محور العقيدة ()
- 119 - في مسائل الزواج و الطلاق في مصر يطبق قانون الاحوال الشخصية ()
- 120 - في المسائل التي تمس العقيدة الدينية من الافضل وجود قواعد خاصة بكل طائفة ()
- 121 - في مسائل الاحوال الشخصية فيما لم يرد فيه نص يطبق ارجح الاقوال من مذهب الإمام ابي حنيفة ()
- 122 - البوذيين و الملحدين في مصر يستفيدون من امتياز خضوعهم لشرائعهم الدينية (X)
- 123 - يطبق على الملحدين المصريين في مصر احكام الشريعة الإسلامية ()
- 124 - العلة في انطباق الشريعة الإسلامية على الملحدين هو عدم الاتحاد في الديانة أو الملة أو الطائفة (X)
- 125 - حينما يكون الشخص ملحدا منذ الاصل تطبق عليه في مصر احكام الشريعة الإسلامية ()
- 126 - النظام القانوني المصري لا يعتبر نظاما دينيا (X)
- 127 - الشريعة الإسلامية تقر حرية العقيدة المطلقة (X)
- 128 - القانون المصري يجعل من الاتحاد شريعة يمكن تطبيقها على الملحدين (X)

- 129 - تعد البهائية من الاديان المعترف بها في مصر و لذلك يمكن ان تنطبق عليهم شريعتهم الخاصة
()
- 130 - اذا اقترن رجل ملحد منذ الاصل بامرأة ملحدة تنتمي إلى نفس مذهب في هذه الحالة تنطبق عليهم الشريعة الاسلامية ()
- 131 - اذا اقترن رجل ملحد بامرأة بوذية تنطبق عليهم الشريعة الاسلامية لاختلاف الديانة ()
- 132 - الملحدين في مصر أو البوذيين عند الزواج يخضعون للشريعة الاسلامية بسبب عدم وجود قضاء ملي منظم لهم قبل ١٩٥٥ ()
- 133 - نصت المادة الثالثة على ضرورة الاتحاد في الديانة و الملة و الطائفة صراحة لتطبيق الشريعة الخاصة ()
- 134 - نصت المادة الثالثة للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ على ضرورة الاتحاد في الملة و الطائفة لتطبيق الشريعة الخاصة ()
- 135 - المجالس المليية قبل إلغائها كانت تختص بمنازعات غير المسلمين إلا إذا اتحدا امتنازين في الطائفة إلى جانب الاتحاد في الملة ()
- 136 - المجالس المليية كانت تطبق الشريعة الاسلامية حتى لو اتفق الطرفان في الديانة و الملة و اختلفوا في الطائفة ()
- 137 - من حجج انصار الاتجاه الذي يشترط الاتحاد في الديانة و الملة و الطائفة ان الحكم الوارد بالمادة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ ليس سوى اقرار لما كان عليه المجالس المليية قبل إلغائها ()
- 138 - يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين انتماء الخصوم لطائفة كان بها جهة قضائية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ()
- 139 - جهات قضاء الاحوال الشخصية لغير المسلمين كانت تقوم على اساس الملل فعليا قبل ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ()
- 140 - المقصود فعليا بالشرط الثاني من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين هو وجود جهات قضاء طائفية و ليست مليية ()
- 141 - يشترط في الجهات القضائية الطائفية في مصر تطبيق شريعة غير المسلمين ان تكون قد نظمت بقانون خاص الادارة بشأنها ()
- 142 - هناك لائحة خاصة بمجلس الاقباط الارثوذكس صدرت سنة ١٩٥٥ ()
- 143 - صدرت لائحة مجلس الاقباط الارثوذكس عام ١٨٨٣ ()
- 144 - صدرت لائحة تنظيم مجلس الانجيليين عام ١٩٠٢ ()
- 145 - صدرت لائحة مجلس الارمن الكاثوليك عام ١٩٠٥ ()
- 146 - الغيت جهات القضائي الديني في مصر بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ()
- 147 - يكفي لتطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد في الديانة و الملة و الطائفة مع وجود قضاء ملي منظم قبل سنة ١٩٥٥ ()
- 148 - يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين عدم تعارض حكم شريعتهم الخاصة مع النظام العام ()
- 149 - شرائع غير المسلمين مستمدة من مصادر متنوعة بعضها مشتق او وضعت اصلا في بلاد اجنبية ()
- 150 - الشرائع الدينية لغير المسلمين تتعدد في مصر بتعدد الطوائف ()
- 151 - المقصود بالنظام العام الوارد كشرط ثالث من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين هو الشريعة الاسلامية ()
- 152 - يشترط تطبيق شريعة غير المسلمين عدم تعارضها مع قواعد الشريعة الاسلامية ()

- 153 - الشريعة الاسلامية ليست لها اى دور فى مفهوم تكوين النظام العام فى الدولة ()
- 154 - تعتبر الشريعة الاسلامية جزء من النظام العام فى مصر ()
- 155 - المقصود بالشريعة الاسلامية فى مجال الاحوال الشخصية هو النظام العام بالمفهوم العادى المطبق فى سائر فروع القانون ()
- 156 - تقدير ما اذا كانت المسألة متعلقة بالنظام العام تعتبر مسألة قانونية تخضع لتقدير المشرع ()
- 157 - اعتبار المسألة متعلقة بالنظام العام ام لا امر موضوعى متروك لقاضى الموضوع ()
- 158 - إذا تزوج رجل ارثوذكسى بامرأة انجيلية فى هذه الحالة تكون الشريعة الاسلامية هى الواجبة التطبيق و بالتالى يحق لهذا الرجل الزواج بأكثر من امرأة ()
- 159 - إذا تزوج رجل انجيلى امرأة ارثوذكسية ثم تزوج مرة ثانية فان الزواج الثانى يكون باطلا لأن الشريعة الواجبة التطبيق عليهم فى هذه الحالة هى الشريعة الاسلامية بكل قواعدها ()
- 160 - تستبعد احكام الشريعة الاسلامية فيما يتعلق بمسائل الزواج و الطلاق عند غير المسلمين حتى و لو فقدوا شرط من شروط تطبيق شريعتهم الخاصة إذا اصطدمت بجوهر العقيدة ()
- 161 - لا تسمع دعوى الطلاق فى مصر إلا ممن يدينان بوقوعه ()
- 162 - لا تسمع دعوى الطلاق بمصر بين الزوجين المسيحيين إذا كانت احدى الشريعتين تجيزه و الشريعة الاخرى لا تجيزه ()
- 163 - إذا تزوج رجل ارثوذكسى بامرأة انجيلية فى هذه الحالة لا تقبل دعوى التطليق التى ترفعها تلك المرأة الانجيلية على زوجها ()
- 164 - المذهب الوحيد الذى لا يعترف بالطلاق فى مذاهب المسيحية و اليهودية هو المذهب الكاثوليكي ()
- 165 - مبدأ الطلاق يتعارض مع جوهر الشريعة الكاثوليكية ()
- 166 - لا يوجد لدى اتباع المذهب الارثوذكسى الا الانفصال الجسمانى ()
- 167 - إذا كان احد الزوجين كاثوليكي فى هذه الحالة لا تقبل دعوى التطليق ()
- 168 - الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق إلا ممن يدينان بوقوعه هو دفع متعلق بالنظام العام تقضى به المحكمة من تلقاء نفسها ()
- 169 - الدفع بعدم سماع دعوى الطلاق من احد الزوجين غير المسلمين على الاخر إذا كانا يدينان بوقوع المقرر بمصلحة خاصة ()
- 170 - إذا تزوج رجل كاثوليكي بامرأة ارثوذكسية يحق لتلك المرأة ان تقبل من تلك المرأة دعوى التطليق التى ترفعها على زوجها ()
- 171 - إذا تزوج رجل كاثوليكي ارماني بامرأة كاثوليكية سريان فى هذه الحالة لن تسمع دعوى الطلاق بينهما لان هذا الامر يتعارض مع جوهر العقيدة الكاثوليكية ()
- 172 - إذا تزوج رجل قبطى ارثوذكسى بامرأة سريان ارثوذكسية يحق لتلك الزوجة ان تطلب التطليق استنادا لتطبيق احكام الشريعة الاسلامية ()
- 173 - المذهب الارثوذكسى و الانجيلى كلا منهما يدينان بوقوع الطلاق ()
- 174 - نص قانون الاحوال الشخصية الحالى على ان دعوى الطلاق لا تقبل إلا ممن يدينان بوقوعه صراحة ()
- 175 - نص المادة ١٧ الفقرة الثالثة من القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ هو من قبيل الخطاء التشريعى ()
- 176 - نص القانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ فى المادة ١٧ الفقرة الاخيرة انه لا تقبل دعوى الطلاق بين الزوجين متحدى الطائفة و الملة إلا إذا كانت شريعتهم كانت تجيزه ()

- 177 - الطلاق يصطدم بجوهر العقيدة المسيحية ()
- 178 - لا يتصور لمتحدي الديانة و الملة و الطائفة ان يخضعوا لغير الشريعة الخاصة بغض النظر عن أي تغيير بعد ابرام عقد الزواج طبقا لفكرة النظام العام ()
- 179 - تتعارض فكرة الحقوق المكتسبة مع مبدأ حرية العقيدة ()
- 180 - فكرة الحقوق المكتسبة لا تستقيم مع فكرة عقد الزواج ()
- 181 - الزواج مجرد عقد تقليدي ()
- 182 - الزواج اقرب للنظام القانوني منه للصفة العقدية ()
- 183 - الزواج يجمع بين طياته الصفة العقدية و الصفة النظامية ()
- 184 - يصعب تطبيق فكرة الحقوق المكتسبة في مجال رابطة الزوجية ()
- 185 - يحق للزوجة التحدي بحق مكتسب في ان تطلب التطلق وفقا لا حكام القانون الذي ابرم عقد الزواج تحت سلطانية بغض النظر عن أي تغيير يقع بعد ذلك في الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 186 - عقد الزواج لا يكسب أي من الزوجين حقا مستقرا لا يتأثر بما يطرأ بعد ابرامه ()
- 187 - وفقا لفكرة النظام العام يعتد بالتغيير مطلقا فيما يتعلق بالديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 188 - تتفق فكرة النظام العام مع مبدأ حرية العقيدة ()
- 189 - حرية العقيدة لا تعتبر من المسائل المتعلقة بالنظام العام ()
- 190 - يعتد بالتغيير سواء كان بحسن نية أو بسوء نية طبقا لفكرة الغش نحو القانون ()
- 191 - تطبق الشريعة الاسلامية متى اختلف الزوجين في الديانة أو الملة والطائفة سواء كان التغيير قبل رفع الدعوى أو بعدها إلى الإسلام أو إلى غير الإسلام بحسن نية أو بسوء نية طبقا لفكرة النظام العام ()
- 192 - إذا تزوج رجل أرثوذكسي بامرأة إنجيلية ثم قامت الزوجة بعد ذلك بتغيير مذهبها إلى المذهب الأرثوذكسي و اتحدى في الديانة و الملة و الطائفة في هذه الحالة تنطبق الشريعة الخاصة طبقا لفكرة النظام العام ()
- 193 - لا تهتم فكرة النظام العام بسوء أو حسن نية الزوجين فيما يتعلق بتغيير العقيدة لبحث مدى توافر الاختلاف في الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 194 - ليس للقاضي ان يتدخل في عقيدة الشخص و يبحث في اعماق قلوبهم بل عليه ان يعتد بالظاهر الرسمي طبقا لفكرة الغش نحو القانون ()
- 195 - تبنت محكمة النقض الاعتداد المطلق بالتغيير ()
- 196 - تبنت محكمة النقض فكرة الحقوق المكتسبة فيما يتعلق بعدم الاعتداد بالتغيير الذي يتم بعد ابرام عقد الزواج ()
- 197 - طبقا لمحكمة النقض الاعتقاد الديني مسألة نفسية لا يمكن لأية جهة قضائية البحث فيها إلا عن طريق المظاهر الخارجية الرسمية فقط ()
- 198 - رفضت محكمة النقض المصرية صراحة الاخذ بفكرة الغش نحو القانون فيما يتعلق بتحديد الوقت الذي يعتد فيه بتغيير الدين أو المذهب أو الطائفة ()
- 199 - لا ينبغي للقضاء ان ينظر إلا في توافر المظاهر الخارجية الرسمية لاعتناق الدين أو المذهب ()
- 200 - طبقا لفكرة الغش نحو القانون لا يعتد بتغيير الديانة أو الملة أو الطائفة إلا إذا كان تغيير بحسن نية ()
- 201 - تعتبر فكرة الغش نحو القانون وسط لمحاولة التوفيق بين فكرة الحقوق المكتسبة و فكرة النظام العام ()

- 202 - تعتد فكرة الغش نحو القانون بالتغيير مطلقاً ()
- 203 - تعتد فكرة الغش نحو القانون بالتغيير المشروط بحسن النية ()
- 204 - طبقاً لفكرة الغش نحو القانون إذا تزوج رجل أرثوذكسي قبطي بامرأة أرثوذكسية قبطية و أرادت التهرب من احكام الشريعة القديمة فاعتنقت المذهب الانجيلي و طالبت بالتطبيق في هذه الحالة تنطبق الشريعة الاسلامية طبقاً لفكرة الغش نحو القانون ()
- 205 - تتفق فكرة الغش نحو القانون مع قاعدة ان ما بني على باطل فهو باطل ()
- 206 - لا يجوز تطبيق الشريعة الاسلامية إذا ما غير احد الزوجين عقيدته إذا كان تغيير بنية صادقة طبقاً لفكرة الغش نحو القانون ()
- 207 - يعتد بالتغيير الصوري للديانة أو المذهب أو الطائفة طبقاً لفكرة الغش نحو القانون ()
- 208 - طبقاً لمحكمة النقض الاعتقاد الديني من الامور التي لا تبني على الاقرار بظاهر المسائل بل يجب البحث في جديتها و دواعيها و بواعثها ()
- 209 - الحل فيما يتعلق بالوقت الذي يعتد فيه تغيير الديانة أو المذهب أو الطائفة هو الاعتداد المطلق بالتغيير ()
- 210 - يجب الاعتداد المطلق بالتغيير سواء كان بحسن نية أو بسوء نية إلى الاسلام أو إلى غير الاسلام سواء كان قبل رفع الدعوى أو بعد رفع الدعوى ()
- 211 - تطبيق القضاء لنص المادة ٧ من القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ طوال نصف قرن قد انشاء عرفاً ملزماً بذلك ()
- 212 - نص المادة ٧ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ به شبه عدم دستورية ()
- 213 - نص المادة ٦ من القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ بشبه عدم دستورية ()
- 214 - يمكن للعرف مخالفة الدستور ()
- 215 - مبدأ حرية العقيدة مبدأ دستوري يتعلق بالنظام العام لذلك لا يمكن مخالفتها أي حال من الاحوال ()
- 216 - إذا كان الزوجين متحدين في الديانة و الملة و الطائفة و غير احدهما مذهباً فإنه يستفيد من تطبيق احكام الشريعة الاسلامية سواء التغيير إلى الاسلام أو إلى غير الاسلام بحسن نية أو بسوء نية ()
- 217 - الحل الامثل لما يثيره تغيير العقيدة من مشكلات هو توحيد قانون الاحوال الشخصية ()
- 218 - أعتد القانون المصري بالتغيير إلى الاسلام مطلقاً ()
- 219 - اعتدت القانون المصري بالتغيير من الاسلام ()
- 220 - محكمة النقض قبل صدور القانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ اعتنقت فكرة الغش نحو القانون ()
- 221 - إذا تزوج رجل مسلم بامرأة أرثوذكسية ثم تبني المذهب الأرثوذكسي في هذه الحالة تنطبق عليهما الشريعة الارثوذكسية ()
- 222 - يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين انتماء الخصوم لطائفة كان بها جهة قضائية منظمة حتى ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ()
- 223 - جهات قضاء الاحوال الشخصية لغير المسلمين كانت تقوم على اساس الملل فعلياً قبل ٣١ ديسمبر ١٩٥٥ ()
- 224 - المقصود فعلياً بالشرط الثاني من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين هو وجود جهات قضاء طائفية و ليست ملية ()
- 225 - يشترط في الجهات القضائية الطائفية في مصر تطبيق شريعة غير المسلمين ان تكون قد نظمت بقانون خاص الادارة بشأنها ()

- 226 - هناك لائحة خاصة بمجلس الاقباط الارثوذكس صدرت سنة ١٩٥٥ ()
- 227 - صدرت لائحة مجلس الاقباط الارثوذكس عام ١٨٨٣ ()
- 228 - صدرت لائحة تنظيم مجلس الانجيليين عام ١٩٠٢ ()
- 229 - صدرت لائحة مجلس الارمن الكاثوليك عام ١٩٠٥ ()
- 230 - الغيت جهات القضاة الديني في مصر بالقانون رقم ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ()
- 231 - يكفي لتطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد في الديانة و الملة و الطائفة مع وجود قضاء على منظم قبل سنة ١٩٥٥ ()
- 232 - يشترط لتطبيق شريعة غير المسلمين عدم تعارض حكم شريعتهم الخاصة مع النظام العام ()
- 233 - شرائع غير المسلمين مستمدة من مصادر متنوعة بعضها مشتق او وضعت اصلا في بلاد اجنبية ()
- 234 - الشرائع الدينية لغير المسلمين تتعدد في مصر بتعدد الطوائف ()
- 235 - المقصود بالنظام العام الوارد كشرط ثالث من شروط تطبيق شريعة غير المسلمين هو الشريعة الاسلامية ()
- 236 - الاصل الشرعي في الخلع هو الحكم القضائي ()
- 237 - الاصل في الخلع انه يقوم على التراضي ()
- 238 - لا يمكن ان يكون الخلع عن طريق التراضي بين الزوجين ()
- 239 - يصح ان يكون مقابل الخلع إسقاط حضانة الصغار أو نفقاتهم أو أي حق من حقوقهم ()
- 240 - يقع الخلع في جميع الأحوال الطلاق الرجعي ()
- 241 - الحكم بالخلع في جميع الأحوال غير قابل للطعن عليه بأي طريق من طرق الطعن ()
- 242 - الحكم بالخلع يكون ابتدائي ()
- 243 - تعرف الشرائع اليهودية والمسيحية نظام الخلع ()
- 244 - يمكن تطبيق الخلع على الزوجان متحدي الملة والطائفة ()
- 245 - في حالة اتحاد الزوجين في الملة والطائفة تطبق عليهم شريعتهم الخاصة وبالتالي يمكن تطبيق الخلع عليه ()
- 246 - الخلع يقع في جميع الأحوال طلاق بائن ()
- 247 - لا يصح ان يكون قابل للخلع إسقاط حضانة الصغار ونفقاتهم أو أي حق من حقوقهم ()
- 248 - لا يمكن تطبيق الخلع على غير المسلمين مختلفي الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 249 - قامت محكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية في حكمها الصادر بتاريخ ٢٠٠٢/٣/١٦ برفض تطبيق الخلع على غير المسلمين حتى لو اختلفوا في الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 250 - وفقاً لقضاء النقد الشريعة الإسلامية هي شريعة القانون العام في مسائل الأسرة ()
- 251 - وفقاً لقضاء محكمة النقد شرائع غير المسلمين تطبق بصفة استثنائية عند اتحاد الديانة أو الملة أو الطائفة وتوافر الشروط الأخرى ()
- 252 - يتم استبعاد تطبيق الشريعة الإسلامية إذا تصادمت مع جوهر العقيدة المسيحية ()
- 253 - وفقاً للإنجيل لا تطلق إلا لعدة الزنة ()
- 254 - محكمة شمال القاهرة الابتدائية في رفضها لتطبيق الخلع على غير المسلمين حتى ولو اختلفوا في الديانة أو الملة أو الطائفة استندت لحكم محكمة قنا الابتدائية والذي أخذ بالاتجاه المضيق له للفظ شريعتهم ()
- 255 - وفقاً لمحكمة شمال القاهرة الكلية للأحوال الشخصية في حكمها الصادر سنة ٢٠٠٢ فإنه لا محل من القواعد الشريعة الإسلامية فيما يتعلق بالخلع لأن الخلع يصطدم بجوهر العقيدة المسيحية ()

- 256- قامت محكمة شمال القاهرة الكلية في حكمها الصادر سنة ٢٠٠٢ بقياس الخلع على مبدأ حظر تعدد الزوجات في الشريعة المسيحية ()
- 257- وفقاً للإتجاه الرافض لتطبيق الخلع على غير المسلمين مختلفي الديانة أو الملة أو الطائفة فإن الخلع يتصادم مع أحكام العقيدة المسيحية ()
- 258- وفقاً لمحكمة جنوب القاهرة الكلية في حكمها الصادر في ٢٠٠٢/٣/٣٠ يجوز تطبيق الخلع على غير المسلمين مختلفي الديانة أو الملة أو الطائفة ()
- 259- أجابت محكمة جنوب القاهرة الكلية للأحوال الشخصية في حكمها الصادر في ٢٠٠٢/٣/٣٠ المدعية التي طلبت التطليق من زوجها للخلع لإختلاف الملة أو الطائفة ()
- 260- تغيير الملة أو الطائفة لا ينتج أثره إلا بعد الدخول في الملة أو الطائفة الجديدة ()
- 261- عبء إثبات إختلاف الملة أو الطائفة يقع على من يتمسك به ()
- 262- الأصل العام فيما يتعلق بغير المسلمين هو اتحاد الديانة والملة والطائفة وعلى من يدعي العكس إثبات ذلك ()
- 263- محكمة جنوب القاهرة الكلية في حكمها الصادر في ٢٠٠٢/٣/٣٠ تعرضت لمدي تصادم الخلع من عدمه مع جوهر العقيدة الدينية ()
- 264- محكمة جنوب القاهرة الكلية للأحوال الشخصية في قضاءها بتطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفي الديانة من الملة أو الطائفة استندت في تطبيقها للخلع لنص المادة الثالثة والتي تفيد وجود تطبيق الشريعة الإسلامية عند الإختلاف ()
- 265- محكمة جنوب القاهرة الكلية للأحوال الشخصية في قضاءها بتطبيق الخلع على غير المسلمين المختلفين في الديانة أو الملة أو الطائفة تعرضت لبحث إذا ما كان الخلع يتصادم مع جوهر العقيدة الدينية ()
- 266- إذا طلبت المرأة الطلاق عند اليهود الربانيين من زوجها بسبب أنها تكرههم في هذه الحالة يجوز طلاقها مع سقوط حقوقها ()
- 267- شريعة اليهودية تعرف نظاماً شبيه بنظام الخلع الذي تعرفه الشريعة الإسلامية ()
- 268- الشريعة المسيحية تعرف نظاماً شبيه بالخلع الذي تعرفه الشريعة الإسلامية ()
- 269- الشريعة اليهودية تعرف نظام الخلع ()
- 270- الشريعة الكاسولكية لا تعرف نظام الطلاق ()
- 271- الشريعة المسيحية باستثناء الكاسولكية تعرف الرابطة الزوجية ()
- 272- شريعة الربانيين تعرف نظاماً شبيه بنظام الخلع في الشريعة الإسلامية ()
- 273- شريعة اليهود القرائيين تعرف نظاماً شبيه بنظام الخلع في الشريعة الإسلامية ()
- 274- نظام الخلع لا يصطدم مع جوهر العقيدة الدينية المسيحية واليهودية ()
- 275- نص المادة ٩٩ الفقرة السابعة من لائحة ترتيب المحاكم الدستورية الخاص بالإنفصال الجسماني بيه شبه عدم دستورية ()
- 276- نظام الإنفصال الجسماني يتعارض مع الدستور ()
- 277- نظام الخلع لا يتصادم مع جوهر العقيدة مع جوهر شريعة الكاسوليك ()
- 278- نظام الخلع يتصادم مع جوهر شريعة الكاسوليك ()
- 279- يجوز تطبيق الخلع على غير المسلمين الكاسوليك مختلفي الطائفة ()
- 280- إذا طلبت الزوجة من المحكمة الخلع وجب عليها أن ترد على زوجها الصداق الذي أعطاه لها وان تتنازل عن جميع حقوقها الشرعية ()
- 281- الزوجة في الخلع لا تتنازل إلا عن جميع حقوقها المالية الشرعية وترد على زوجها الصداق ()

- 282- الخلع يسقط حق الزوجة في النفقة الزوجية ونفقة العدة ونفقة المتعة وموخر الصداق ()
- 283- الخلع لا يسقط حق الزوجة في الاحتفاظ بحضانة الصغار ونفقتهم ()
- 284- الشرائع الدينية المسيحية واليهودية تعرف مقومات الخلع ()
- 285- الشرائع المسيحية واليهودية لا تعرف مقومات نظام الخلع ()
- 286- إذا اختلف الزوجين في مقدار المهر فالبينة على الزوجة فإذا عجزت كان القول بالزوج بيمينه ()
- 287- إذا عجزت الزوجة على إقامة البينة على المهر إذا حصل اختلاف حول تخضيره فيمين الزوج تكون حاسمة في جميع الأحوال ()
- 288- إذا كان الصداق معجل و ادعا الزوج أنه دفع أكثر قادت المحكمة بالخلع برد الزوجة للقدر المسمى في العقد ويحق للزوجة أن يطالب بما يدعيه بدعوه مستقلة امام المحكمة المختصة ()
- 289- ان عجزت الزوجة عن البينة كان القول للزوج بيمينه الا اذا ادعا ما لا يصح أن يكون مهرأ لمثلها عرفاً فيحكم بمهر المثل ()
- 290- إذا لم تقم الزوجة البينة على المهر عند الاختلاف عليه و ادعا الزوج باليمين مهرأ لا يصح لمثلها في هذه الحالة يحكم بمهر المثل ()
- 291- إذا عجزت الزوجة على تقديم البينة فالعبرة بيمين الزوج حتى ولو ادعي مهرأ لا يصح لمثلها ()
- 292- الجهاز في رأي الحنفية واجب على المرأة ()
- 293- المهر عوض الجهاز ()
- 294- الجهاز ليس بواجب على المرأة وهو ملكها ()
- 295- لا يحق للزوج إلزام زوجته برد الجهاز أو متاع البيت في حالة الخلع ()
- 296- الجهاز أو متاع البيت ليس جزء من المهر ()
- 297- لا تلتزم الزوجة في حالة الخلع برد الجهاز متاع البيت ()
- 298- إذا قامت الزوج بتجهيز منزل الزوجية فإنها بذلك تكون متبرعة ()
- 299- يجب على الزوجة رد الشبكة والهدايا والهبات في حالة الخلع في جميع الأحوال ()
- 300- وفقاً للمذهب الحنفي الهدايا التي يكون الزوج قدّمها لزوجته أثناء فترة الخطبة تأخذ حكم الهبة ()
- 301- عند الحنفية يجب رد الهدايا مالم تهلك أو تستهلك أو تزيد زيادة متصلة بها لا بها لا تقبل الفصل ()
- 302- القاعدة في القانون المصري عند عدم وجود نص في قانون الأحوال الشخصية العمل بأرجح أقوال ما المذهب ابي حنيفة ()
- 303- الهدايا والهبات التي يكون قدّمها الرجل لزوجته يطبق في شأنها الراجح من المذهب الامام ابي حنيفة فيما يتعلق بردها أو عدمه في حالة الخلع ()
- 304- الهدايا التي يقدمها أحد الخطيبين للآخر ومنها الشبكة تعتبر ركن من أركان الزواج وشرطاً من شروط صحته ()
- 305- الزواج قد يتم بدون شبكة أو هدايا ولا يتوقف عليها ()
- 306- يسري على الهدايا حكم القانون المدني فيما يتعلق بالهبة ()
- 307- يجوز للواهب الرجوع في الهبة إذا قبل الموهوب له ذلك طبقاً لأحكام القانون المدني ()
- 308- في حالة الرجوع في الهبة طبقاً لقانون المدني يجوز للواهب أن يطلب من القضاء له في الرجوع متى كان يستند إلى عذر مقبول ولا يوجد مانع من الرجوع ()
- 309- طبقاً للقانون المدني يجوز الرجوع في الهبة حتى ولو تصرف الموهوب له فيها إذا كان الرجوع بعذر مقبول ()

- 310- طبقاً للقانون المدني يجوز للواهب الرجوع في الهبة كاملاً لو كان بعذر حتى ولو كان الموهوب له تصرف في الشئ تصرفاً نهائياً (.)
- 311- يجوز للواهب الرجوع في الهبة إذا كان لديه عذر حتى ولو كان الشئ الموهوب قد هلك في يد الموهوب له (.)
- 312- يحق للواهب الرجوع في الهبة بعذر حتى ولو كان الشئ قد هلك في يد الموهوب له طالما هلك بفعله (.)
- 313- الهدايا والشبكة ليست ركناً من أركان عقد الزواج (.)
- 314- الزوجة لا تلتزم برد الهدايا و الشبكة في حالة الخلع بل تخضع للمطالبة بها لأحكام الهبة للرجوع فيها طبقاً للقانون المدني (.)
- 315- في الخلع تتنازل المرأة عن جميع حقوقها المالية الشرعية (.)
- 316- في الخلع يجب أن تتنازل المرأة عن الحقوق الثابتة لها في مواجهة زوجها كالديون العادية (.)
- 317- الديون العادية للزوجة على زوجها لا تسقط بالخلع (.)
- 318- يحق للزوجة أن تتنازل عن حقوق صغارها من حضانة أو نفقة أو روية في مقابل الخلع (.)
- 319- الطلاق للخلع يقع طلاقاً بانناً (.)
- 320- الطلاق للخلع يعد فسخاً (.)
- 321- الطلاق للخلع يقع بانناً بينناً صغيراً إذا كان لأول مرة (.)
- 322- الطلاق للخلع يقع بانناً بينناً صغيراً إذا كان للمرة الثالثة (.)
- 323- الطلاق للخلع يعتبر بانناً كبيراً إذا كان الطلاق للمرة الثالثة (.)
- 324- إذا وقع الخلع بعد الدخول تجب العدة على المرأة (.)
- 325- إذا وقع الخلع بعد الدخول وكانت المرأة لا تحيض فعدتها ثلاثة أشهر (.)
- 326- إذا وقع الخلع والمرأة حامل فعدتها أن تضع حملها (.)
- 327- المختلعة تعد عدة المطلقات (.)
- 328- المختلعة إذا كانت تحيض فعدتها ثلاثة قروء (.)
- 329- تعتبر الخطبة أحد مراحل الزواج في الشريعة المسيحية (.)
- 330- الخطبة في شريعة الأقباط الأرثوذكس هي عقد غير ملزم (.)
- 331- الخطبة في شريعة الأقباط الأرثوذكس هو عقد يتفق به رجل وامراه على الزواج ببعضهما في أجل محدد (.)
- 332- تضمنت الإرادة الرسولية للكاتوليك تنظيماً مفصلاً للخطبة (.)
- 333- قامت مجموعة الأقباط الأرثوذكس بتنظيم الخطبة تنظيم مفصلاً (.)
- 334- الخطبة عند الكاثوليك وعد ملزم (.)
- 335- الخطبة عند الكاثوليك وعد يمكن التحلل منه بإرادة أى من طرفيه (.)
- 336- الخطبة يجب أن تسبق الزواج بناءً على تقاليد الكنائس الشرقية العريقة في القدم وفقاً لقانون الكنائس الجديد (.)
- 337- لا يوجد نص لتعريف الخطبة في قانون الأحوال الشخصية (.)
- 338- الخطبة في قانون الأحوال الشخصية هي وعد متبادل بين رجل وامراه بالزواج في أجل محدد (.)
- 339- الخطبة وفقاً لقانون الأحوال الشخصية تعتبر عقد ملزم (.)
- 340- عقد الأملاك يعد عقد غير ملزم عند الأقباط الأرثوذكس (.)
- 341- عقد الأملاك يعد عقد ملزم للزواج عند الكاثوليك (.)
- 342- عقد الأملاك لا يعد مجرد خطبة بل زواج (.)

- 343- عقد الأملاك يعد عقد زواج يرتب جميع الآثار القانونية للزواج ()
- 344- عقد الأملاك يجيز المخالطة الجسدية ()
- 345- عقد الأملاك مجرد خطبه ()
- 346- عقد الأملاك يرتب جميع آثار القانونية معدا المخالطة الجسدية ()
- 347- المخالطة الجسدية عند الأرثوذكسية تحل إلا بالتكليل ()
- 348- عقد الأملاك عقد لازم يلزم كل من طرفيه بإتمام الزواج ()
- 349- عقد الأملاك ينحل بالارادة المنفردة ()
- 350- عقد الأملاك يجوز انحلاله بالعدود عنه ()
- 351- عقد الأملاك لا ينحل إلا بما ينحل به الزواج من طلاق وغيره ()
- 352- عقد الأملاك لا ينحل إلا بالطلاق ()
- 353- نصت شريعة البروتستانت على عقد الأملاك ()
- 354- ورد تنظيم الأملاك في مجموعة الأحوال الشخصية للأقباط الأرثوذكس ()
- 355- البطريك كيرلس الرابع نص على ضرورة إجراء الأملاك قبل التكليل بفترة كبيرة ()
- 356- إزتلزم البطريك كيرلس الرابع إجراء الأملاك والتكليل في وقتاً واحد ()
- 357- الخطبه المدنية هي تواعد على الزواج بغير إجراءات أو طقوس قدسية ()
- 358- الخطبه المدنية ترتب جميع إثار الخطبه عند طواف الكاثوليك من الناحية الدينية ()
- 359- الخطبه المدنية جائزة ومعترف بها دون أن تلزم الخاطب أو المخطوبة بالزواج ديناً عند طائفه البروتستانت والأرثوذكس ()
- 360- لا ترتب الخطبه المدنية إثر عند طوائف الكاثوليك من الناحية الدينية طالما أنها تمت بغير إجراءات كنيسية ()
- 361- الخطبه المدنية غير جائزة عند مذهب الأرثوذكسى ()
- 362- الخطبه مرحلة من مراحل الزواج عند اليهود الربانيين ()
- 363- الخطبه مرحلة سابقة عن الزواج فى جميع الشرع المسيحية ()
- 364- الخطبه مرحلة تمهيدية على الزواج ولكنها عقد ملزم عند المسيحيين ()
- 365- يجوز العدو على الخطبه بالارادة المنفردة عند اليهود الربانيين ()
- 366- فترة الخطبه تعد فترة اختبار عند اليهود الربانيين ()
- 367- الخطبه عند اليهود الربانيين لا تختلف معناها عن الخطبه عند المسيحيين ()
- 368- الخطبه عند القرانيين لا يختلف معناها عند اليهود الربانيين ()
- 369- الخطبه عند اليهود الربانيين تقترب من نظام الأملاك عند الأقباط الأرثوذكس ()
- 370- الخطبه إتفاق غير ملزم على إتمام الزواج عند اليهود القرانيين ()
- 371- الخاطب كالعائد شرعاً عند اليهود الربانيين ()
- 372- الخطبه عند اليهود القرانيين تنشأ إرتباط زوجى بين الطرفين دون معاشره جسدية ()
- 373- الخطبه عند اليهود القرانيين مرحله من مراحل الزواج ()
- 374- لا يوجد أى إختلاف مطلقاً بين الخطبه عند اليهود القرانيين وعند المسيحيين ()
- 375- الخطبه عند المسيحيين تعد جزء من الزواج ()
- 376- المفهوم العام للخطبه عند المسيحيين واليهود الربانيين أن الخطبه عقد غير ملزم على إتمام الزواج يجوز العدول عنه بالارادة المنفردة ()
- 377- لا يلزم لإتعداد الخطبه فى الشرائع الدينية إلا توافر شروط موضوعية ()

378- تعتبر الخطبة عقد رضائي في جميع المذاهب المسيحية ()

379- تعتبر الخطبة عقد شكلي لدى المذاهب المسيحية ()

380- تختصر شروط الموضوعية للخطبة على الرضا والأهليه ()

381- الخلو من الموانع أحد شروط الشكلية للخطبة ()

382- يلزم لانعقاد الخطبة التراضي بين الطرفين عند المسيحيين ()

383- الخطبة من العقود التي تقوم على الاعتبار الشخصي عند المسيحيين ()

384- تنعقد الخطبة بأي رضی صحيح عند المذاهب المسيحية ()

385- الأهليه تعد من الشروط الموضوعية لانعقاد الخطبة في الشريعة المسيحية ()

386- لا تجوز الخطبة عند الكاثوليك إلا إذا بلغ الخاطب سن ١٧ سنة ()

387- لا تجوز الخطبة عند الارثوذكس إلا إذا بلغ سن الخاطب ١٦ سنة ()

388- لا تجوز الخطبة عند الارثوذكس إلا إذا بلغ سن الخاطب ١٧ سنة والمخطوبه ١٥ سنة ميلادة كاملة ()

389- عند البروتستانت سن الخطبة هو نفس سن الزواج ()

390- لا تجوز الخطبة عند البروتستانت إلا عند بلوغ الخاطب سن ١٨ سنة والمخطوبه ١٦ سنة ()

391- تجوز الخطبة عند البروتستانت عن بلوغ سن التمييز ()

392- لا تجوز الخطبة عند البروتستانت إلا ببلوغ سن الرشد القانوني في المعاملات المدنية ()

393- لا يوجد سن محدد للخطبة عند الكاثوليك ()

394- يكفي بلوغ الخاطب سن ٧ سنين لانعقاد الخطبة عند الكاثوليك ()

395- يكفي لصحة عقد الخطبة عند المذاهب المسيحية بلوغ سن الخطبة حتى ولو لم يبلغ الطرفي سن

الرشد ولا يوجد حاجة لأرضاء ولي النفس في هذه الحالة ()

396- سن الرشد عند الأقباط الأرثوذكس ١٨ سنة ()

397- سن الرشد عند الأقباط الأرثوذكس يختلف الذكر عن الأنثى ()

398- سن الرشد عند الأقباط الأرثوذكس ٢١ سنة للذكر والأنثى ()

399- سن الزواج يختلف عن سن الرشد عند الكاثوليك ()

400- سن الزواج هو سن الخطبة عند الكاثوليك ()

401- سن الزواج هو سن الرشد عند الكاثوليك هو سادس عشر سنة للرجل وأربعة عشر للمرأة ()

402- عند البروتستانت سن الرشد هو ١٨ سنة للذكر والأنثى ()

403- سن الرشد عند البروتستانت هو سن الزواج بالنسبة للذكر ()

404- سن الرشد عند البروتستانت للأنثى هو سن الزواج لها ()

405- تصح الخطبة لمن لا لم يبلغ سن الخطبة إذا وافق ولي النفس عند المذاهب المسيحية ()

406- تعرف المذاهب المسيحية ولاية إجبار الصغير على الزواج ()

407- في حالة وجود خلاف في من لم يبلغ سن الرشد وولي النفس على الخطبة لا يجوز عرض الأمر

على القضاء لترجيح رأي أحدهما ()

408- في حالة وجود خلاف بين ما بلغ سن الخطبة وبين من لا يبلغ سن الرشد وبين ولي النفس فوافق

أحدهما على الخطبة ورفض الآخر يجوز عرض الأمر على القضاء لترجيح رأي أحدهما ()

409- اكتفت الشريعة اليهودية بالتراضي دون حاجة لبلوغ سن معين لصحة عقد الخطبة ()

410- في شريعة الرباتيين تصح الخطبة ببلوغ سن الرشد وهو ٢٣ سنة بالنسبة للذكر ()

- 411- عند اليهود الربانيين يرى في العادة أن المخطوبة تبرم عقد الخطبة بنفسها ()
- 412- عند الربانيين العادة أن والد المخطوبة الرشيد ينوب عنها في الخطبة متى كانت الخطبة بقبولها ()
- 413- إذا كان الوالد متوفياً فإن المخطوبة يحل محلها أخوها الكبير في الخطبة عند اليهود الربانيين ()
- 414- إذا كانت المخطوبة قاصر يجوز لوالدها أن يخطب لها عند اليهود الربانيين ()
- 415- تعرف شريعة اليهود الربانيين ولاية الأجير على الخطبة بالنسبة للذكر والأنثى ()
- 416- لا تعرف شريعة اليهود الربانيين ولاية الأجير إلا على الذكر القاصر ()
- 417- لا تعرف شريعة اليهود الربانيين ولاية الأجير على الخطبة إلا بالنسبة للأنثى القاصر ()
- 418- الخاطب يحل محله عند اليهود الربانيين والده في الغالب ()
- 419- الخاطب يتولى أمر نفسه عند اليهود الربانيين ولا يجوز أن ينوب أحد عنه إلا بتوكيل ()
- 420- الخطبة في الشريعة المسيحية عقد شكلي ()
- 421- الخطبة في الشريعة المسيحية لا تتعقد بمجرد التراضي بل لابد من إتباع إجراءات شكلية ()
- 422- بالنسبة للأقباط الأرثوذكس يجب إنعقاد الخطبة تحت إشراف كاهن ()
- 423- اسم كل من الخاطب والمخطوبة يعد أحد الشروط الموضوعية في الخطبة ()
- 424- أثبات حضور كل من الخاطبين بنفسه يعد أحد الشروط الشكلية للخطبة ()
- 425- المعاد الذي يحدد لعقد الزواج يعد أحد شروط الخطبة الشكلية ()
- 426- المهر هو ما يكون مقامه عند الاتفاق عليه يعد أحد شروط موضوعية للخطبة ()
- 427- أثبات حضور شاهدين علي الأقل مسيحيين يعد أحد الشروط الموضوعية للخطبة عند الأقباط الأرثوذكس ()
- 428- لا تنص شريعة الأقباط الأرثوذكس على الشروط الشكلية للخطبة ()
- 429- إذا إقم برفض المعارضه يتم السير في إجراءات الزواج ()
- 430- الاعتراض على الخطبة له معاد محدد عند الكاثوليك ()
- 431- الاعتراض على الخطبة واجب على جميع المؤمنين عند الكاثوليك ()
- 432- الاعتراض على الخطبة يجب على جميع المؤمنين عند الكاثوليك بما فيهم الأطباء والمحامين حتى في أسرار عملاتهم ()
- 433- الاعتراض على الخطبة واجب على جميع المؤمنين عند الأقباط الأرثوذكس ()
- 434- عند الأنجليين هناك نصوص صريحة تغضب بضرورة الإعلان عن الخطبة ()
- 435- يحق لذو الشأن الاعتراض عن الخطبة عند الأنجليين الوطنيين ()
- 436- يجوز للشخص اللجوء للمحكمة الكلية لطلب إبطال الخطبة عند الأنجليين في حالة وجود مانع من موانع الزواج ()
- 437- عند اليهود لا تعقد الخطبة الشرعية إلا بالعهد الشرعي المعروف بالقننيات ()
- 438- الخطبة عقد إرضاء عند اليهود ()
- 439- يجب توثيق الخطبة بعقد كتابي يتضمن ما قدمه الرجل للمرأة بالقننيات عند اليهود ()
- 440- الخطبة في الشرائع الدينية هي مرحلة من مراحل الزواج ()
- 441- الخطبة تنشأ التزام على عاتق الطرفين بإبرام عقد الزواج عند اليهود والمسيحيين ()
- 442- لا يمكن أن تنقضي الخطبة دون زواج ()
- 443- لا تنشأ الخطبة على عاتق الطرفين أي التزام بالزواج في الشرائع الدينية (صح)

444- لا يمكن أن تنقضى الخطبة في الشرائع المسيحية واليهودية إلا باتفاق الطرفين ()

445- يزق فسخ الخطبة باتفاق الطرفين عند اليهود ()

446- يجوز الرجوع في الخطبة باتفاق الطرفين أو براضاء أحدهما عند الأقباط الأرثوذكس ()

447- لا يمكن أن تنقضى الخطبة بالتقابل ()

448- تنقضى خطبة القاصرين بأرادتهم وحدهما إذا تم الاتفاق على ذلك ()

449- تنقضى الخطبة بقيام مانع من موانع الزواج عند الأقباط الأرثوذكس ()

450- تنقضى الخطبة بالدخول في الرهبنة عند جميع الشرائع المسيحية ()

451- تنقضى الخطبة بالدخول في الرهبنة عند بعض الشرائع المسيحية ()

452- تنقضى الخطبة بصور حكم نهائي بطلانها ()

453- تنقضى الخطبة بوفاة أحد الخاطبين ()

454- تنقضى الخطبة بوفاة الخاطب أو المخطوبة لدى جميع المذاهب المسيحية ()

455- آثار انقضاء الخطبة واحدة بالنسبة لجميع المذاهب المسيحية ()

456- لا يحق لورثة الخاطب استرداد المهر أو مشترى به من جهاز إذا توفي الخاطب ()

457- لا يحق للخاطب استرداد المهر أو مشترى به من جهاز في حالة وفاة المخطوبة ()

458- يحق للخاطب في حالة وفاة المخطوبة استرداد المهر وما اشترى به من جهاز ()

459- الهدايا لا ترد في حالة وفاة الخاطب أو المخطوبة ()

460- في حالة وفاة الخاطب يحق لورثة استرداد ما قدمه للمخطوبة من هدايا ()

461- في حالة وفاة المخطوبة يحق للخاطب استرداد ما قدمه للمخطوبة من هدايا ()

462- في حالة وفاة الخاطب لا يحق لورثة استرداد ما قدمه من هدايا ()

463- الهدايا تقدم للمخطوبة في فترة الخطبة بغرض الزواج ()

464- الهدايا تقدم للمخطوبة بنية التبرع عند الأرثوذكس ()

465- المهر يقدم بغرض الزواج ومن ثم لا يجب للمخطوبة في حالة وفاة الخاطب قبل الزواج ()

466- المهر لا يجب للزوج إلا بالأكليل ()

467- الهدايا لا تجب للزوجة إلا بالأكليل ()

468- يجب على المخطوبة رد الهدايا في حالة وفاة الخاطب وذلك طبقاً لقواعد الأسراء بلا سبب ()

469- يجب على المخطوبة رد المهر في حالة وفاة الخاطب وذلك إعمالاً لقواعد الأسراء بلا سبب عند البروتستانت ()

470- عند البروتستانت لا يحق لأحد الخاطبين في حالة وفاة الخطيب الآخر استرداد أي من الهدايا ()

471- يحق للخاطب أن يسترجع ما أعطاه للمخطوبة من مهر أو هدايا معدا الهدايا المستهلكة عند البروتستانت ()

472- يسترجع الخاطب ما أعطاه للمخطوبة من مهر أو هدايا معدا ما استهلك بدون أي شروط عند البروتستانت ()

473- يشترط لاسترداد الخاطب ما أعطاه لخطيبة المتوفية من هدايا عند البروتستانت أن يقوم هو برد ما يكون أخذه من خطيبة المتوفاه ()

474- إذا مات الخاطب يحق لورثة استرجاع المهر والهدايا غير المستهلكة عند الأقباط الأرثوذكس ()

475- إذا مات أحد الخاطبين فاللخطيب الآخر أن يسترجع ما أعطاه للمتوفى من هدايا أو مهر معدا ما استهلك بشرط رد ما يكون أخذه من المتوفى عند البروتستانت ()

- 474- نظمت شريعة البروتستانت أحكام المهر في حالة العدول على الخطبة ()
- 475- الهدايا العينية تضيع على الناكس خاطباً أو مخطوباً عند العدول بدون مبرر عند البروتستانت ()
- 476- جميع الهدايا تضيع على الناكس الخاطب أو المخطوبه عند العدول عن الخطبة بدون مبرر ()
- 477- شريعة اليهود الربانيين تبيح العدول ولو بدون مقتضى دون أن يترتب على ذلك فقدان العادل مقدم المهر وما يقدمه من هدايا غير مستهلكه ()
- 479- يحق للعادل استرداد المهر والهدايا غير المستهلكة حتى لو كان عدوله بدون سبب عند اليهود الربانيين ()
- 480- لا يحق للعادل استرداد المهر والهدايا غير لقابلة لاستهلاك عند اليهود الربانيين إلا إذا كان العدول صحيحاً بمبرر ()
- 481- في حالة العدول بدون سبب عند اليهود الربانيين لا يمكن للطرف الآخر الحصول على تعويض حتى لو كان العدول بدون مقتضى ()
- 482- أركان الخطبة هي نفس أركان الزواج عند اليهود الربانيين ()
- 483- وفقاً للفقهاء والقضاة يجب رد المهر في حالة العدول سواء بمبرر أو بدون مبرر ()
- 484- لا يجب رد المهر عند اليهود الربانيين إلا إذا كان العدول بمبرر ()
- 485- استبقاء المهر وعدم إعادة للخاطب وفقاً للفقهاء في حالة عدم الزواج هو إسرائ بلا سبب ()
- 486- وفقاً للفقهاء إذا تم العدول عن الخطبة ولم يتم الزواج فإن المهر لا يكون واجباً ()
- 487- وفقاً للفقهاء يجب رد الهدايا في جميع الحالات في حالة العدول على الخطبة ()
- 488- وفقاً للفقهاء والقضاة في حالة العدول عن الخطبة فإن الهدايا التي يقدمها أحد الخاطبين للآخر تأخذ الهبة ()
- 489- وفقاً للفقهاء يجوز الرجوع في الهبة إذا قبل الموهوب له ذلك وبالتالي يجوز الرجوع في الهدايا إذا قبلت المخطوبه ذلك ()
- 490- لا يمكن استرداد الهدايا وفقاً للفقهاء إذا لم تقبل المخطوبه رد الهدايا بأي حال من الأحوال ()
- 491- إذا لم تقبل المخطوبه رد الهدايا جاز للواهب أن يطلب من القضاء الترخيص لهفي الرجوع عن تلك الهدايا إذا كان يستند لعذر مقبول ولا يوجد مانع ()
- 492- من الأعذار المقبولة في الرجوع للهبة أن يخل الموهوب له ما يجب عليه نحو الواهب أو نحو أحد أقاربه بحيث يعد ذلك جحوداً كبيراً ()
- 493- الأعذار القانونية التي وردت في القانون المدني في المادة ٥٠١ للرجوع في الهبة وردت على سبيل الحصر وليس المثال ()
- 494- يرفض طلب الرجوع في الهبة طبقاً للقانون المدني إذا وجد مانع من الرجوع في الهبة ()
- 495- وفقاً للفقهاء والقضاة لا يجوز استرداد الهدايا إذا كان الموهوب له قد تصرف في الشئ تصرف نهائياً ()
- 496- في حالة الهلاك لا يحق للخاطب استرداد الهدايا التي قام بتقديمها للمخطوبه ()
- 497- لا يحق للخاطب استرداد الهدايا التي قدمها للمخطوبه وفقاً للفقهاء والقضاة إلا إذا كانت تلك الهدايا هلكت بحادث أجنبي ()
- 498- يجوز للخاطب استرداد الهدايا إذا كان لديه عذر وفقاً للفقهاء والقضاة وقد لم تكن قد هلكت ()
- 499- إذا هكت بعض الهدايا دون البعض الآخر يجوز للخاطب وفقاً للفقهاء والقضاة الرجوع في الجزء الباقي من الهدايا ()

- 500 - تعتبر مجموعة ١٩٣٨ أكثر تعبيراً عن العرف عند الاقباط الارثوذكس ()
- 501 - يفضل العمل بمجموعة ١٩٥٥ على مجموعة ١٩٣٨ الخاصة بالاقباط الارثوذكس عند الاختلاف ()
- 502 - كتاب الاحكام القضائية لمختار الجوش يعد أحد المصادر الخاصة بالسريان الارثوذكس ()
- 503 - وضعت مجموعة الارمان الارثوذكس سنة ١٩٤٠ ()
- 504 - ألف ابن العبري كتاب الهدي الذي يعتبر مرجعاً لأحكام الاسرة عند السريان الارثوذكس ()
- 505 - الإرادة الرسولية تعتبر أحد المصادر الخاصة لدى المذهب الارثوذكسي ()
- 506 - تم إصدار نصوص الإرادة الرسولية لقدااسة الحبر الأعظم البابا بيوس الثاني عشر في نظام سر الزواج في الكنيسة الشرقية و تم إصدار سنة ١٩٤٩ ()
- 507 - القانون الخاص بالمذهب الأنجيلي صدر سنة ١٩٠٢ ()
- 508 - صدر تشريع من الدولة بمجموعة الاقباط الارثوذكس ١٩٥٥ ()
- 509 - تعتبر مجموعة ١٩٣٨ الخاصة بالاقباط الارثوذكس تشريع ملزم ()
- 510 - لم تكتسب مجموعة ١٩٥٥ من الاقباط الارثوذكس صفة الإلزام على أساس أنها تشريع بل اكتسبتها على أساس اعتبارها عرف ()
- 511 - ألغيت المحاكم المختلطة و المحاكم القنصلية في مصر بمقتضى اتفاقية منثرو ١٩٣٢ ()
- 512 - تم توحيد النظام القضائي في كافة المنازعات بصور القانون ٤٦٢ لسنة ١٩٥٥ ()
- 513 - ألغيت المحاكم الشرعية و المجالس المليية سنة ١٩٥٥ ()
- 514 - الامور المتعلقة بالمسائل المالية بحسب الاصل تعد من الاحوال العينية ()
- 515 - اعتبرت محكمة النقض في احكامها القديمة النفقة بحسب الاصل من الاحوال العينية ()
- 516 - من عيوب تعريف محكمة النقض للاحوال الشخصية أنها لم تميز في حكمها بين الحالة و الاهلية ()
- 517 - الاحوال الشخصية تشمل حالة الاشخاص و اهليتهم و نظام الاسرة ()
- 518 - الاهلية تعتبر من مسائل الاحوال الشخصية ()
- 519 - الاهلية في مصر تخضع لقوانين متعددة بحسب اختلاف الدين ()
- 520 - وفقاً للقانون المصري قواعد الاهلية تسرى على جميع المصريين بدون تمييز ()
- 521 - آخر المشرع المصري من نطاق قانون الديانة بالنسبة للمصريين المسائل المتعلقة بالولاية و الوصايا و القوام و الحجر و المساعدة القضائية ()
- 522 - الوسائل المتعلقة بالمفقود و الغيبة تسرى على جميع المصريين بغض النظر عن ديانتهم ()
- 523 - يخضع الموارث تعد من مسائل الاحوال الشخصية ()
- 524 - يخضع جميع المصريين لقواعد موحدة في الموارث مستمدة من الشريعة الاسلامية ()
- 525 - يمكن لغير المسلمين ان يخضعوا لحكم شريعتهم خاصة فيما يتعلق بالميراث إذا تم الاتفاق فيما بينهم على ذلك ()
- 526 - العام لا ينسخ الخاص في القانون ()
- 527 - العام لا ينسخ الخاص حتى لو كان النص صريحاً و واضحاً ()

- 528 - مجال قاعدة العام لا ينسخ الخاص هو حالة وجود النص الغامض ()
- 529 - نص المادة ٨٥٧ الفقرة الأولى من القانون المدنى لسنة ١٩٤٨ العام نسخ نص المادة رقم ٥ لسنة ١٩٤٤ الخاص ()
- 530 - أخضع المشرع المصرى الوصايا لقواعد موحدة ()
- 531 - يجوز لغير المسلمين فى مصر الاتفاق على قواعد خاصة بالوصايا تطبق شريعتهم الدينية ()
- 532 - الهى تعتبر من مسائل الاحوال العينية ()
- 533 - نظم القانون المدنى الهبة فى مصر بقواعد موحدة يخضع لها جميع المصريين بغض النظر عن ديانتهم ()
- 534 - تصدر الاحكام فى مسائل الاحوال الشخصية طبقا للقانون رقم ١ لسنة ٢٠٠٠ طبقا لارجح اقوال المذهب الحنفى ()
- 535 - جميع المسيحيين متحدى الديانة و الملة و الطائفة يطبق عليهم شريعتهم الخاصة فى جميع مسائل الاحوال الشخصية ()
- 536 - لا يتصور تطبيق الشريعة الاسلامية على غير المسلمين الا عند اختلاف الديانة او الملة او الطائفة ()
- 537 - المصريين متحدى الديانة و الملة و الطائفة تنطبق عليهم شريعتهم الخاصة فى مسائل الزواج و الطلاق ()
- 538 - الشرائع التى تحكم مسائل الاحوال الشخصية تتعدد فى مصر بتعدد العقائد خاصة فى مسائل الزواج و الطلاق ()
- 539 - المعاملات هى محور العقيدة ()
- 541 - غالبية الفقه المصرى تطالب بتوحيد قانون الاحوال الشخصية ()
- 542 - جميع مسائل الاحوال الشخصية تمس بالعقيدة الدينية ()
- 543 - المعاملات هى جوهر التشريع بينما العبادات هى محور العقيدة ()
- 544 - فى مسائل الزواج و الطلاق فى مصر يطبق قانون الاحوال الشخصية ()
- 545 - فى المسائل التى تمس العقيدة الدينية من الافضل وجود قواعد خاصة بكل طائفة ()
- 546 - فى مسائل الاحوال الشخصية فيما لم يرد فيه نص يطبق ارجح الاقوال من مذهب الامام ابى حنيفة ()
- 547 - البوذيين و الملحدين فى مصر يستفيدون من امتياز خضوعهم لشرائعهم الدينية ()
- 548 - يطبق على الملحدين المصريين فى مصر احكام الشريعة الاسلامية ()
- 549 - العلة فى انطباق الشريعة الاسلامية على الملحدين هو عدم الاتحاد فى الديانة او الملة او الطائفة ()
- 550 - حينما يكون الشخص ملحدا منذ الاصل تطبق عليه فى مصر احكام الشريعة الاسلامية (صح)
- 551 - النظام القانونى المصرى لا يعتبر نظاما دينيا ()
- 552 - الشريعة الاسلامية تقر حرية العقيدة المطلقة ()
- 553 - القانون المصرى يجعل من الاتحاد شريعة يمكن تطبيقها على الملحدين ()
- 554 - تعد البهائية من الاديان المعترف بها فى مصر و لذلك يمكن ان تنطبق عليهم شريعتهم الخاصة ()
- 555 - اذا اقترن رجل ملحد منذ الاصل بامرأة ملحدة تنتمى الى نفس مذهب فى هذه الحالة تنطبق عليهم الشريعة الاسلامية ()
- 556 - اذا اقترن رجل ملحد بامرأة بوذية تنطبق عليهم الشريعة الاسلامية لاختلاف الديانة ()

- 557 - الملحدون في مصر أو البوذون عند الزواج يخضعون للشريعة الإسلامية بسبب عدم وجود قضاء
ملي منظم لهم قبل ١٩٥٥ ()
- 558 - القانون المصري يقر الأحاد ()
- 559 - القانون المصري يجعل من الانتساب لدين سماوي أمراً متعلقاً بالنظام العام ()
- 560 - الأحاد الطاريء يقصد به أن يكون أحد الزوجين منتمياً لديانة سماوية ثم يعتنق أحدهما الأحاد
()
- 561 - وفقاً لمحكمة القاهرة الابتدائية إذا كان الزوجين مسيحيين كاثوليكين ثم اعتنق أحدهما الأحاد
في هذه الحالة يحق للزوجة طلب التطلق استناداً لتطبيق الشريعة الإسلامية ()
- 562 - رفضت محكمة القاهرة الابتدائية الدعوة التي طلبت فيها الزوجة الكاثوليكية الطلاق من زوجها
الكاثوليكي لأعتناقها الديانة الفرعونية لأن الأحاد لا يعد ديانة ()
- 563 - في حالة الأحاد الطاريء للزوجين المسيحيين متحدى الديانة والملة والطائفة تنطبق عليهم
في هذه الحالة الشريعة الخاصة ()
- 564 - لا يترتب أي أثر تشريعي في حالة الأحاد الطاريء ()
- 565 - إذا تزوج رجل كاثوليكي بامرأة كاثوليكية و كانا متحدى الطائفة ثم حدثت الزوجة و طلبت
التطلق في هذه الحالة ترفض دعوى التطلق استناداً لوجوب تطبيق الشريعة الخاصة ()
- 566 - الأحاد الطاريء للزوجين المسيحيين متحدى الديانة والملة والطائفة يترتب عليه تطبيق
الشريعة الإسلامية ()
- 567 - وفقاً لمحكمة القاهرة الابتدائية في حالة الأحاد الطاريء لأحد الزوجين المسيحيين متحدى الملة
و الطائفة تنطبق عليهم الشريعة الإسلامية ()
- 568 - حرية العقيدة التي كفلها المشرع المصري لا يمكن أن تمارس إلا في إطار الأديان السماوية ()
- 569 - الأحاد الطاريء لا يعد به فيما يتعلق بتعديل الاختصاص التشريعي ()
- 570 - لا يمكن ترتيب أي أثر على الأحاد أو اعتناق دين غير سماوي بعد إبرام عقد الزواج
()
- 571 - الأحاد الطاريء حكمه إذا كان الزوجين كتابيين ثم أحد أحدهما تطبق عليهم شريعتهم الخاصة
دون شريعة الأحاد ()
- 572 - إذا كان الزوج مسلم و الزوجة كتابية تطبق عليهم أحكام الشريعة الإسلامية ()
- 573 - إذا أحد الزوج المسلم المتزوج من كتابية قضي ببطان الزواج ()
- 574 - إذا حدثت الزوجة بعد إبرام عقد الزواج و كانت متزوجة من رجل مسلم في هذه الحالة يحكم
ببطان عقد الزواج و يفرق بينهما ()
- 575 - يجوز للمسلم التزوج من مشركة ()
- 576 - الأحاد لا ملة له ()
- 577 - وفقاً لمحكمة النقض لا يترتب أي أثر من ناحية تعديل الاختصاص التشريعي إذا كان الزوجين
مسيحيين ثم أحد أحدهما يعد ذلك ()
- 578 - الأحاد الطاريء للزوجين غير المسلمين بعد الزواج لا يؤثر في وجود تطبيق شريعتهم الخاصة
التي توافرت شروط انطباقها قبل الأحاد ()
- 579 - المشرع المصري لا يعترف إلا بالديانات السماوية ()
- 580 - وفقاً للاتجاه الذي يرى أن الديانة مرادف الملة فإن المذاهب لا تعدو سوى صوائف أطلقتها
الكنائس على نفسها لأسباب تاريخية ()
- 581 - لا يمكن الاستغناء في الواقع العام عن المذاهب كأساس للتمييز بين المسيحيين ()

- 582 - يكفى لتطبيق شريعة غير المسلمين الاتحاد في الديانة و الملة ()
- 583-نصت الارادة الرسولية على الكاثوليك تعريف خاص بالزواج ()
- 584-الزواج سر مقدس عند الكاثوليك ()
- 585-الزواج سر مقدس عند البروتستانت ()
- 586-اتفقت جميع المذاهب المسيحية على اعتراف الزواج سر المقدس ()
- 587-الزواج مجرد من الصبغة الدينية عند البروتستانت ()
- 588-الزواج نظام شكلي ديني عند البروتستانت ()
- 589-الزواج في الشرائع المسيحية يعد نظام قانوني ()
- 590-الزواج عند المسيحيين ينعقد بمجرد التراضي ()
- 591-الزواج يعتبر عقد قصائر العقود في الشرائع المسيحية ()
- 592-انهاء الزواج واثاره وشروطه مفروضة على الطرفين في الشريعة المسيحية ()
- 593-الزواج نظام قانوني في الشريعة المسيحية ()
- 594-الزواج سر مقدس لدى الاقباط الارثوذكس والكاسوليك ()
- 595-الزواج نظام شكلي ذو صبغة دينية في الشرائع المسيحية ()
- 596-لا ينعقد الزواج عند الارثوذكس الا بصلادة الاكليل على يد كاهن طبقا لطقوس الكنيسة ()
- 597-يجوز عقد الزواج دون حضور رجال الدين اذا حاله مشقة دون وصوله او دون حضوره عند الكاسوليك ()
- 598-الزواج يمكن ان ينعقد دون حضور رجل الدين عند الانجليكان الوطنيين ()
- 599-الزواج علاقه فرديه وابديه عند المسيحيين واليهود ()
- 600-الزواج علاقه فرديه وابديه في الشريعة المسيحية ()
- 601-طرق شريعه الاقباط الارثوذكس والبروتستانت استثنائات على مبدء ابدية الزواج ()
- 602-قاعده ابدية الزواج لدى الكاسوليك قاعده مطلقة ()
- 603-لا يجوز انهاء الزواج بالطلاق عند جميع المذاهب المسيحية ()
- 604-لا يجوز انهاء الزواج بالطلاق لدى الكاسوليك ()
- 605-الزواج عند اليهود نظام رضائي وليس قانوني ()
- 606-الزواج نظام شكلي ذو صبغة دينية في الشريعة اليهودية ()
- 607-اركان عقد الزواج خمسة عند اليهود ()
- 608-من اركان عقد الزواج عند اليهود ان يكون العقد مكتوباً ()
- 609-يجوز الزواج دون تكليل في اليهودية ()
- 610-يحظر اليهود القارين الزواج ايام الجمعة والسبت والاحد ()
- 611-لا يحظر اليهود الربانيين الزواج الا ايام السبت ()
- 612-الزواج عند القارين يرقى مرتبة الفرد ()
- 613-الزواج عند اليهود الربانيين يعتبر فرد ()
- 614-حظرت جميع الشرائع اليهودية الزواج في ايام السبت وايام الاعياد الدينية ()
- 615-اشترطت شريعة اليهود الربانيين تقديس الزوج لواصلات البركة والحضور لعشرة رجال على الأقل ()
- 616-الزواج علاقه ابدية في الشريعة اليهودية ()
- 617-الزواج رابطة قابلة للانحلال عند اليهود ()

- 618- يحق للزوجة عند الربانيين إيقاع الطلاق بالإرادة المنفردة دون اشتراط قبول المرأة ولكن لا يصح هذا الطلاق إلا إذا تم أمام السلطة الشرعية ()
- 619-يجوز للمرأة أن تطلب التطلق من القضاء في حالة مرض الزوج الذي يكون شفاؤه مستحيل عند اليهود الربانيين ()
- 620-يجوز للزوج أن يطلق زوجته لدى اليهود الربانيين ولكن بمسوخ ()
- 621-يشترط أن يتم أفراد الطلاق في وثيقة علي يد السلطة الشرعية لدى اليهود الربانيين ()
- 622-يجب أن يفرض الطلاق في وثيقة علي يد السلطة الشرعية عند اليهود القرانيين ()
- 623-يجوز أن يتم الاتفاق بين الزوجين على الطلاق عند اليهود القرانيين ()
- 624-يجوز للمرأة أن تطلب التطلق من القضاء في حالات معينة عند اليهود القرانيين ()
- 625-الزواج رابطة قابلة للتعدد في الشريعة اليهودية ()
- 626-الزواج علاقة فردية في الشريعة اليهودية ()
- 627-تختلف الشريعة المسيحية عن الشريعة اليهودية في أن الزواج نظام شكلي ذو صبغة دينية عند الشريعة المسيحية واليهودية ()
- 628- تتفق الشريعة المسيحية مع الشريعة اليهودية في أن الزواج نظم قانوني ()
- 629-تختلف الشريعة اليهودية عن الشريعة المسيحية في أن الزواج يقبل التعدد عند اليهود ()
- 630- تختلف الشريعة اليهودية عن الشريعة المسيحية في الزواج إلا بالتعلق أن الزواج فردي في الشريعة المسيحية ()
- 631- من بين الشروط الموضوعية للزواج الرضا بالزواج والخلو من الموانع ()
- 632- الزواج بينعقد بقبول في الشريعة المسيحية ()
- 633- يقوم الزواج بالرضا الذي يديه الطرفان علي المقتضي الشرعي في الشريعة الكاثوليكية ()
- 634- يشترط في الزواج أن يكون منجزاً وبتاً لدى غالبية الفقه ()
- 635- يجوز الزواج أن يكون مضاف إلي اجل فاسخ عند الكاسوليك ()
- 636- يجوز الزواج أن يكون مضاف إلي اجل واقف عند الكاسوليك ()
- 637- يجوز تعليق الزواج علي شرط واقف أو فاسخ عند الكاسوليك ()
- 638- الزواج بشرط يمكن الاحتفال بيه علي الوجه الصحيح عند الكاسوليك ()
- 639- لا يجوز للزواج أن يقترن الرضا فيه بالوصف عند الكاسوليك ()
- 640- لا يجوز تعليق الزواج علي شرط توقف أو فسخ عند الكاسوليك ()
- 641- يجوز التعبير علي الإرادة في الشريعة المسيحية بالفظه أو الإشارة المتداولة عرفاً ()
- 642- يجوز زواج الأخرس بالإشارة إذا كانت المعطومة عند الارثوक्स ()
- 643- لا يجوز زواج الأخرس حتي ولو كانت لإشارتهم علم عند الكاثوليك ()
- 644- نصت شريعة البروتوستانت علي جواز زواج الأخرس بإشارته إذا كانت مفهومه ()
- 645- يجوز زواج الأخرس بالإشارة المفهومه عرفاً عند البروتوستانت تطبيقاً للقواعد العامة ()
- 646-وفقاً للكاثوليك يجوز للشخص أن يعبر عن رضاه بالإشارة حتي ولو قادراً علي النطق ()
- 647- يجوز للقادر علي النطق أن يعبر عن رضاه بالزواج عن طريق الإشارة أو الإيماء بالرأس عند الأقباط الأرثوक्स و البروتوستانت ()
- 648- يجوز التعبير عن الرضا بالزواج بالإيماء بالرأس أو مد اليد ()
- 649-يجوز إبطال عقد الزواج للغلط في شخص أحد الزوجين عند الكاثوليك ()

- 650- يتحقق الغلط في شخص متعاقد أكثر عند الكاثوليك من الأقباط الأرثوذكس (.)
- 651- الغلط في الصفة يجيز انتهاء عقد الزواج عند الكاثوليك (.)
- 652- الغلط في الصفة يجيز إبطال عقد الزواج عند الكاثوليك إذا كان الغلط جوهرياً (.)
- 653- الغلط في بكاره الزوج أو في خلوها من الحمل يعتبر غلط يبطل عقد الزواج عند الكاثوليك (.)
- 654- الغلط في الصفة يجيز إبطال عقد الزواج من جانب الزوجة عند الكاثوليك (.)
- 655- الغلط في القانون يعيب الرضا ويبطل عقد الزواج عند الكاثوليك (.)
- 656- الغلط في خصائص الزواج أو مميزاته الجوهرية يجيز إبطال عقد الزواج عند الكاثوليك (.)
- 657- لا يجوز إبطال عقد الزواج بالغلط في صفة من صفاته المتعقدة عند الكاثوليك (.)
- 658- لا يجوز إبطال عقد الزواج بالغلط في القانون عند الكاثوليك (.)
- 659- نظمت شريعة الإنجليس في مصر الغلط لإبطال عقد الزواج (.)
- 660- الإقرار يمكن أن يعيب الرضا إذا أقدم أحد الزوجين أو كليهما على إتمام عقد الزواج تحت تأثير إقرار عند الأقباط الأرثوذكس (.)
- 661- يجوز لمن وافق تحت إقرار فيما يتعلق بإبرام عقد الزواج عند الأقباط الأرثوذكس أن يطالب بإبطال العقد خلال سنة من تاريخ زوال الإقرار (.)
- 662- يجب أن يقدم الزوج الذي أبرم عقد الزواج تحت إقرار طلب إبطال العقد خلال شهر من تاريخ زواجه بالإكراه (.)
- 663- يشترط لقبول دعوة إبطال عقد الزواج بالإكراه ألا يكون قد حصل اختلاط زوجي منذ وقت زوال الإكراه (.)
- 664- المخالطة الجسدية لزوال عيب الإرادة عند الأقباط الأرثوذكس تؤدي إلى رفض دعوي إبطال عقد الزواج (.)
- 665- فصلت شريعة الأقباط الأرثوذكس أحكام الإكراه الذي يعيب الرجل (.)
- 666- تنطبق الأحكام العامة فيما يتعلق بشروط الإكراه لإبطال عقد الزواج عند الأقباط الأرثوذكس (.)
- 667- الإكراه الذي يعيب الرضا عند الكاثوليك هو إكراه مشروط (.)
- 668- يشترط في الإكراه الذي يعيب الرضا عند الكاثوليك هو إبطال عقد الزواج أن يؤدي إلى خوفه الشديد (.)
- 669- المعيار في حزمة الإكراه عند الكاثوليك لإبطال عقد الزواج ومعياره موضوعي (.)
- 670- المعيار في جسامه الإقرار عند الكاثوليك لإبطال عقد الزواج ذاتي (.)
- 671- يجب أن يكون مصدر إقرار الإبطال عند الزواج عند الكاثوليك علة خارجية (.)
- 672- يجوز إبطال عقد الزواج للروضة بتلقائية عند الكاثوليك (.)
- 673- يجوز إبطال عقد الزواج بسبب تأنيب الضمير أو الخوف من فرصه الزواج نهائياً أو الخشية من عذاب الله عند الكاثوليك (.)
- 674- يعد مكرهاً وبالتالي يجوز إبطال عقد الزواج عند الكاثوليك من يتصف فتاه فدفعه تأنيب الضمير إلى الزواج منها (.)
- 675- النفوذ الأدبي يعد إكراه يجيز إبطال عقد الزواج عند الكاثوليك (.)
- 676- يعتبر التبني مانعاً من موانع الزواج لدى الأقباط الأرثوذكس (.)
- 677- يجوز للمتبنّي الزواج من بنات ابنه المتبنّي عند الأقباط الأرثوذكس (.)

676- لا يجوز للولد المثبني أن يتزوج من زوجة الأب أو بنة الذين رزق بهم بعد الثبني ()

679- الثبني لا يعتبر مانعا من موانع الزواج لدى الكاثوليك الا اذا كان القانون المدني يعتبره كذلك ()

680- الثبني لا يعد مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك المصريين ()

681- القانون المدني المصري لا يعرف الثبني ()

682- الثبني يعد احد موانع الزواج لدى الكاثوليك المصريين ()

683- يعتبر الثبني مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()

684- يبطل الزواج بالقرابة الروحية عند الكاثوليك ()

685- لا يجوز للأجبيين الزواج من الطفل المعمد ()

686- العمد لا ينشأ قرابة روحية الا بين الاجبيين و الطفل المعمد ()

687- العمد ينشأ العلاقة الروحية بين الاجبيين من جهة و المعمد و والديه من جهة ()

688- العمد لا يعتبر مانعا للزواج الا في العلاقة بين الاجبيين من جهة و المعمد و والديه من جهة ()

689- اذا اعيد التعميد لا يعتبر مانعا للقرابة الا اذا كان الاجبيين الذي قام بالتعمد لأول مرة هو الذي قام بنفسه بإعادة التعميد ()

690- يجوز للرئيس الكنسي المحلي ان يعفى من منع العمد و ان يأذن بالزواج ()

691- اختلاف الدين يعد مانعا من موانع الزواج عند الاقباط الارثوذكس ()

692- الزواج بين مسيحي و آخر غير مسيحي لدى الاقباط الارثوذكس يعد باطلا ()

693- اختلاف المذهب او الملة يعتبر مانعا من موانع الزواج لدى الارثوذكس ()

694- الزواج بين ارثوذكسي و كاثوليكي يعد باطلا لدى الاقباط الارثوذكس ()

695- الزواج بين ارثوذكسي و كاثوليكية يعد باطلا وفقا للقانون ()

696- تجيز شريعة الاقباط الارثوذكس الزواج بين مسيحيين ارثوذكسيين و لو اختلفا في الطائفة ()

697- لا يصح عند شريعة الاقباط الارثوذكس الا ان الزواج بين الطوائف الارثوذكس ()

698- يجوز لدى الاقباط الارثوذكس زواج قبطي ارثوذكسي و ارمنية ارثوذكسية ()

699- اختلاف الدين يعد مانعا من موانع الزواج لدى الكاثوليك ()

700- لا يجوز الزواج بين مسيحي و غير مسيحية لاختلاف الدين عند الكاثوليك ()

701- الزواج المعقود بين شخص متعمد و شخص غير متعمد يعد باطلا وفقا لشريعة الكاثوليك ()

702- الزواج بين كاثوليكي و ارثوذكسية يعد باطلا بالنسبة للشريعة الكاثوليكية ()

703- اختلاف المذهب يعد مانعا من موانع الزواج لدى الكاثوليك ()

704- اختلاف المذهب امر مكروه في الزواج لدى الكاثوليك في شريعة المسيحيين ()

705- الزواج بين كاثوليكي و آخر منتمي الى بدعة حرقته او مشافة يعد باطلا ()

706- الزواج بين المسيحيين مختلفي المذاهب لدى الكاثوليك يعد جائزا باذن من الكنيسة ()

707- يشترط بالأذن للزواج لرجل كاثوليكي من امرأة مسيحية غير كاثوليكية ان تخرج الى ذلك اسباب

عادلة خطيرة و ان يؤدي الزوج غير الكاثوليكي ضمانا يدفع خطر الضلال عند الزوج الكاثوليكي و ان

يوقن من اتقان هذه الضمانات اتقانا ادبيا ()

708- اختلاف المذهب يعد مانعا من موانع الزواج لدى البروتستانت ()

709- اختلاف الدين لا يعد مانعا من موانع الزواج لدى البروتستانت ()

710- لا يعتبر الاختلاف في الملة و لا حتى الدين مانعا من الزواج لدى البروتستانت ()

711- اختلاف الملة أو المذهب يعتبر سببا للتطليق لدى البروتستانت ()

712- اختلاف الدين يعد سببا في طلب التطليق لدى البروتستانت ()

713- الاحكام الخاصة بمنع اختلاف الدين أو الملة أو الطائفة في الشرائع المسيحية يعد لها قيمة كبيرة من الناحية العملية ()

714- عند اختلاف الملة أو الطائفة أو الدين تنطبق الشريعة الاسلامية ()

715- لا يصح زواج المسلم بكنائيه ()

716- لا يصح زواج المسلمة من كتابي و لو كانت شريعته تجيز ذلك ()

717- زواج المسلمة بغير مسلم باطل و لا ينعقد اساسا و لا يثبت به النسب ()

718- اذا كان الزوجين مسيحيين و اعتنقت الزوجة الاسلام فان الزوج يدعى الى الدخول في الاسلام فان ابى فان القاضي يفرق بينهما و التفريق هنا يعد طلاقا ()

719- التفريق بين الزوجين المسيحيين اذا اعتنقت الزوجة الاسلام و لم يعتنق الاسلام الزوج يعد بطلان ()

720- الزواج المعقود بين المسيحيين طبقا لاحكام الشريعة الاسلامية زواج صحيح لا يبطله اختلاف ملة الزوجين او طائفتهم ()

721- زواج المسيحي الارثوذكسي من المسيحية الكاثوليكية يعد باطلا طبقا لاحكام القانون لان الكنيسية الارثوذكسية ترفض مثل هذا الزواج ()

722- الارتباط بزواج قائم بعد مانعا من موانع الزواج لدى شريعة الاقباط الارثوذكس ()

723- الشرائع السماوية الثلاث تحرم تعدد الأزواج ()

724- الشريعة المسيحية تحرم تعدد الزوجات ()

725- المذاهب المسيحية الثلاثة تعتبر الارتباط بزوا قائم مانعا من موانع الزواج ()

726- يصح الزواج الثاني مع وجود زواج اول باطل ()

727- يشترط لصحة الزواج الثاني اذا كان الزواج الاول باطلا ان يصدر ببطلان الزواج الاول حكم من المحكمة ()

728- اذا كان الزواج الاول باطلا و تزوج الرجل زواجا ثانيا فان الحكم ببطلان الزواج الاول يعد منشأ ()

729- اشترطت النصوص لامكانية الزواج الثاني صدور حكم ببطلان الزواج الاول ()

730- رابطة الزواج عند الكاثوليك بلا تلحل الا بموت احد الزوجين ()

731- يشترط لاعتبار الارتباط بزواج قائم مانعا من موانع الزواج ان يكون الزواج الاول مازال قائما ()

732- يصح الزواج الثاني في حالة وفاة الزوجة او صدور حكم نهائي بالتطليق ()

733- اذا لم يكن هناك حكما نهائيا بالتطليق فان الزواج الثاني يعد باطلا بطلان مطلقا لدى الاقباط الارثوذكس ()

734- شريعة الكاثوليك تعرف ما يسمى بامتياز الايمان الذي يعتبر استثناء من مانع الزواج بزواج قائم ()

735- اذا اعتنق احد الزوجين المسيحية و كان زوجه الاخر غير مسيحي و ظل على ديانتته فان الزوج المسيحي يحق له ان يعقد زواجا جديدا رغم ارتباطه بزوجية قائمة ()

736- يعد امتياز الايمان استثناء على مبدأ وحدة الزوجية ()

737- في حالة امتياز الايمان يعتبر الزواج الجديد صحيح و يبطل الزواج الاول الذي قد ابرمه الزوج قبل دخوله المسيحية مع من بقيت على دينها و لم تدخل في دين جديد ()

738- يترتب على امتياز الايمان تعدد الزوجات ()

- 739- تعتبر العدة مانعا من موانع الزواج لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 740- لا يعرف الكاثوليك و البروتستانت العدة كمانع من موانع الزواج ()
- 741- مدة العدة لدى الاقباط الارثوذكس مدة عشرة اشهر ميلادية كاملة ()
- 742- تحسب مدة العدة لدى الارثوذكس من تاريخ الوفاة او تاريخ الحكم النهائي المطلق او بطلان عقد الزواج ()
- 743- اذا تزوجت المرأة في فترة العدة فإن زواجها يعد باطلا وفقا لشرعية الاقباط الارثوذكس (صح)
- 747- اذا كانت المرأة حامل لدى الاقباط الارثوذكس فعدتها ثلاثة اشهر ()
- 748- المرأة الحامل عند الاقباط تنقضي بوضع حملها حتى ولو لم تمضي العشرة اشهر ()
- 749- يوز انقاص مدة العدة عند الاقباط الارثوذكس بأذن من المجلس الملي ()
- 750- لا تنطبق العدة على الكاثوليك و البروتستانت ()
- 751- اشترطت العدة امر متعلق بالنظام العام و لذلك يفرضه القانون على الكاثوليك و البروتستانت ()
- 752- تسري الشريعة الاسلامية بشأن العدة على طوائف الكاثوليك و البروتستانت ()
- 753- تلتزم الكاثوليكية او البروتستانتية المتوفي عنها زوجها ان تتربص اربعة اشهر و عشرة ايام ()
- 754- عدة الكاثوليكية في حالة وفاة زوجها ثلاثة اشهر ()
- 755- عدة الكاثوليكية في حالة وفاة زوجها هي نفس عدة المسلمة اربعة اشهر و عشرة ايام ()
- 756- تستبعد شريعة الكاثوليك و البروتستانت الخاصة بالعدة لأنها لم تنظم العدة و يحل محلها الشريعة الاسلامية ()
- 757- تلتزم الكاثوليكية و البروتستانتية في حالة ابطال عقد الزواج او الطلاق بالنسبة للبروتستانتية ان تنتظر ثلاثة قروء بعد الحكم النهائي ببطلان او الطلاق اذا ارادت الزواج مرة ثانية ()
- 758- يعتبر الزنا بمعناه الشرعي في الشريعة الاسلامية بمانع من موانع الزواج لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 759- الزنا الذي يعد مانعا من موانع الزواج هو الزنا بمعناه القانوني ()
- 760- الزنا الذي يمنع من الزواج هو المعاشرة الجنسية الغير مشروعة بين زوجين ()
- 761- الزنا بمعناه القانوني هو الذي يعتبر مانعا من موانع الزواج في الشريعة المسيحية ()
- 762- لا يجوز زواج من طلق لعدة الزنا الا بعد تصريح رئيس الدين الذي صدر الحكم في دالته عند الاقباط الارثوذكس ()
- 763- يمتنع على من حكم بتطليقه بسبب الزنا سواء كان رجل او امرأة ان يتزوج مرة ثانية سواء بشريكه في الزنا او بغيره لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 764- لا يجوز عند الاقباط الارثوذكس زواج الزاني حتى من زوجه الاول ()
- 765- يظل الزاني بدون زواج حتى يموت او يأذن له الرئيس الديني الذي صدر الحكم بالتطليق لعدة الزنا في دالته بالزواج مرة ثانية لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 766- لا يجوز للزوج الزاني ان يتزوج من شريكه في الزنا لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 767- الاختصاص بالأذن بالزواج للزوج الثاني معقود دائما للمحكمة ()
- 768- الاختصاص بالأذن بالزواج للزوج الزاني معقود للرئيس الديني الذي صدر الحكم بالتطليق لعدة الزنا في دالته و ليس المحكمة لدى الاقباط الارثوذكس ()
- 769- التصريح بالزواج لدى الاقباط الارثوذكس للزوج الزاني يتعلق بولاية قضائية ()
- 770- التصريح بالزواج للزوج الزاني لدى الاقباط الارثوذكس يتعلق بالولاية الدينية للكنيسة و ليس بسلطة قضائية ()
- 771- قانون الكنائس الشرقية الجديدة يعتبر الزنا مانعا من موانع الزواج لدى الكاثوليك ()

- 772- وفقا لقانون الكنائس الشرقية الجديدة عند الكاثوليك يجوز للزاني ان يتزوج مرة ثانية عند وفاة الزوج الاخر ()
- 773- وفقا للإرادة الرسولية عند الكاثوليك يعتبر الزنا مانعا من موانع الزواج اذا كان مقترنا بمواعدة على الزواج او محاولة عقده بإجراء مدني ()
- 774- الزنا المقترن بقتل الزوج الذي ارتكب ضده جريمة الزنا بعد مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك وفقا للإرادة الرسولية ()
- 775- الزنا في شريعة الكاثوليك يعتبر مانعا نسبيا من الزواج ()
- 776- الزنا في شريعة الكاثوليك يعتبر مانعا مطلقا من الزواج لا يجوز رفعه بأذن من الرئيس الديني ()
- 777- الزنا شريعة الارثوذكس بعد مانعا مطلقا من الزواج ()
- 778- لا يعتبر الزنا مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()
- 779- يصح زواج الزاني بشريكه عند التطبيق او الوفاة تصحيحا للوضع الخاطي عند البروتستانت ()
- 780- تضمنت مجموعة الانجيليين الوطنيين على الزنا كمانع من موانع الزواج لدي البروتستانت ()
- 781- اي زنا بعد مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك وفقا للإرادة الرسولية ()
- 782- يعتبر القتل مانعا من موانع الزواج عند الاقباط الارثوذكس ()
- 783- يجوز للقاتل ان يتزوج من زوجة القتيل عند الاقباط الارثوذكس ()
- 784- يشترط للقتل الذي يمنع من الزواج عند الاقباط الارثوذكس ان يكون القاتل رجلا ()
- 785- يشترط لدي الاقباط الارثوذكس لا اعتبار القتل مانعا من موانع الزواج ان تكون جريمة القتل ارتكبت بقصد الزواج ()
- 786- لا يشترط في الاقباط الارثوذكس ان تكون زوج القتيل قد اشتركت مع القاتل في الجريمة ()
- 787- يعتبر القتل مانعا من موانع الزواج و لو كان القاتل منفردا و لو لم يشترك معه زوج القتيلة ()
- 788- يشترط في القتل كمانع من موانع الزواج لدي الارثوذكس ان تكون جريمة القتل اقترنت بجريمة زنا بين القاتل و زوج القتيل ()
- 789- القتل الخطأ بعد مانعا من الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 790- الضرب المفدى الى موت بعد مانعا من موانع الزواج وفقا للفقهاء بالنسبة للأقباط الارثوذكس ()
- 791- لا يحق للقاتل الزواج من اي امرأة لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 792- المنع من الزواج لدي الاقباط الارثوذكس في حالة القتل قاصر على زواج القاتل من زوجة القتيل دون غيره ()
- 793- القتل لا يعتبر مانعا من زواج القاتل بزوجة القتيلة لدي الكاثوليك ()
- 794- القتل يعتبر مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك اذا اقترنت القتل بالزنا ()
- 795- يشترط لا اعتبار القتل مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك ان يكون شريك القاتل في الزنا قد اشترك معه في جريمة القتل ()
- 796- يمكن قياس الضرب المفدى الى موت اذا اقترنت بالزنا عند الكاثوليك على جريمة القتل كمانع من موانع الزواج ()
- 797- وفقا لشريعة الكاثوليك اذا قتل احد الزوجين زوجه او زوج اخر دون ارتكاب الزنا و دون ان يكون هناك تعاون طبيعي او ادبي بين القاتل و زوجة القتيل على القتل فلا يمنع ذلك من الزواج بزوجة القتيل حتى و لو تم القتل بباطل الرغبة في ارتكاب الزنا او بباعث الزواج من الزوج الاخر ()

- 798- يعتبر القتل مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك اذا تم القتل بالتعاون المادي او الادبي بين القتيل و زوج القتيل ()
- 799- يشترط في اعتبار القتل مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك في حالة التعاون ان يكون التعاون تم عن طريق المساهمة الجنائية الاصلية ()
- 800- تكفي المساهمة الجنائية التبعية لإقامة التعاون الذي يمنع من الزواج عند الكاثوليك في حالة القتل العمد ()
- 801- يعد القتل مانعا من موانع القتل عند الكاثوليك و لو لم يكن هناك زنا و تم القتل دون علم الطرف الاخر ()
- 802- لا يشترط لاعتبار القتل مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك أن يكون القتل مقترا بزنا الزوج اذا كان هناك تعاون مادي او ادبي بين القتيل و زوجة القتيل ()
- 803- يشترط لاعتبار القتل مانعا من موانع الزواج عند الكاثوليك ان يكون في حالة التعاون المادي او الادبي بين القتيل و زوجة القتيل ان يكون القتيل متزوج ()
- 804- نصت شريعة البروتستانت على القتل مانعا من موانع الزواج ()
- 805- لا يعد القتل مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()
- 806- يعتبر المرض القتال مانعا من موانع الزواج في شريعة الاقباط الارثوذكس ()
- 807- يعتبر المرض الذي يستعصي علاجه و يؤدي حتما الى الوفاة مانعا من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 808- يعتبر مرض السرطان و الجزام مانعا من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 809- الامراض التي وردت في نص المادة ٢٧ في مجموعة الاقباط الارثوذكس كأمراض مائة من الزواج وردت على سبيل الحصر ()
- 810- لا يجوز اعتبار مرض الايدز مانعا من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 811- يعتبر السرطان و السل المتقدم و الجزام مانعا من موانع الزواج عند الاقباط الارثوذكس ()
- 812- اذا كان طالب الزواج مصابا بمرض قابل للشفاء و لكنه يخشى منه على سلامة الزوج الاخر كالسل و الامراض السرية لا يجوز الزواج حتى يشفي ()
- 813- العقم يعد مانعا من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 814- العقم يعد مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك ()
- 815- العقم لا يبطل الزواج و لا يحرمه عند الكاثوليك ()
- 816- العقم يعد مانعا من موانع الزواج عند الانجيليين الوطنيين ()
- 817- المرض القتال يعد مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()
- 818- لا يعتبر العقم مانعا من موانع الزواج في الشرائع المسيحية المختلفة ()
- 819- البرص يعد مانعا من موانع الزواج عند الاقباط الارثوذكس ()
- 820- البرص تحرم شريعة الكاثوليك على من تولي الدرجات الكنسية الكبرى الزواج حتى تفرغوا لخدمة الكنيسة التي انقطعوا من اجلها و الا كان الزواج باطلا ()
- 821- تعتبر شريعة الكاثوليك الزواج الذي يحاول عقده الاكليريكيون زواج من الدرجات الكبرى يعتبر باطلا ()
- 822- لا يعد الكهنوت مانعا من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 824- الكنيسة القبطية الارثوذكسية تقصد تولي الرتب الكهنوتية التي تعلو رتب القسيس و القمص على الرهبان ()
- 825- يشترط من البداية لتولي الرتب الكبرى لدي الارثوذكس عدم الزواج ()

- 826- إذا تزوج احد اصحاب الرتب الكهنوتية الكبرى رغم الحظر لدي الاقباط الارثوذكس يعد خطأ ()
827- في حالة زواج احد اصحاب الرتب الكهنوتية الكبرى رغم حظر الزواج عليه عند الاقباط الارثوذكس لا يكون الزواج باطلا بل صحيحا و تسقط عنه رتبته الكهنوتية ()
828- الجزاء المترتب على زواج احد اصحاب الرتب الكهنوتية الكبرى لدي الاقباط الارثوذكس هو اسقاط الرتبة الكهنوتية عنه ()

829- الجزاء المترتب لدي الكاثوليك على زواج اصحاب الرتب الكهنوتية الكبرى هو البطلان ()

830- يعتبر الكهنوت مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()

831- لا يعد الكهنوت من موانع الزواج عند البروتستانت ()

832- رعيم البروتستانت مارتن لوثر كان كاهن راهبا و تزوج راهبة ()

833- تعد الرهينة مانعا من موانع الزواج عند البروتستانت ()

834- لا تعد الرهينة من موانع الزواج عند الانجليكان ()

835- يري الانجليكان ان رجال الكنيسة رجال عاديين و بالتالي يمكن للراهب و الراهبة الزواج ()

836- نشأ الترهيب في اواخر القرن الخامس عشر بعد الميلاد ()

837- نشأ الترهيب في مصر على يد القديس انطونيوس في اواخر القرن السادس عشر بعد الميلاد و منها انتقل الي الشرق و منها الى اوروبا ()

838- يعد الرهبان و الراهبات من كهنة الكنيسة ()

839- الرهينة تعد وظيفة من وظائف الكهنوت ()

840- الرهينة لا تعد وظيفة من وظائف الكهنوت بل هو اسلوب حياة اقتضاه الشخص لنفسه مؤثرا من خلاله حياة البتولية و الانقطاع للعبادة على مباحج حياة الدنيا و شهوتها ()

841- تتفق جميع الشرائع المسيحية على اعتبار الرهينة مانعا من موانع الزواج ()

842- الترهيب لدي الاقباط الارثوذكس امر اختياري يجوز العدول عنه ()

843- العدول عن الترهيب يعد مكروها لدي الاقباط الارثوذكس ()

844- زواج الراهب لدي الاقباط الارثوذكس يعد خطأ ()

845- زواج الراهب لدي الاقباط الارثوذكس يعد مكروه ()

846- الرهينة تعد مانع من موانع الزواج لدي الاقباط الارثوذكس ()

847- الترهيب او النذر البسيط لا يعد مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك ()

848- الترهيب او النذر الكبير يعد مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك ()

849- لا يعد النذر الكبير او الاحتفال مانعا من موانع الزواج لدي الكاثوليك ()

850- الترهيب او النذر الكبير او الاحتفال يمنع الزواج لدي الكاثوليك و يؤدي الى بطلانه في حالة عقده ()

851- النذر الرسمي يعد احد موانع الزواج عند الكاثوليك ()

852- عقد الزواج في الشرائع المسيحية يعد عقد رضائي ()

853- يعتبر البطلان هو السبب الوحيد لاحتلال الزواج في المذاهب المسيحية ()

854- شريعة الاقباط الارثوذكس لا تعرف الطلاق كأحد شروط انتهاء الزواج ()

855- الطلاق يعتبر جزاء لمخالفة احد شروط الانعقاد للزواج في المذاهب المسيحية ()

856- البطلان هو الجزاء المترتب على تخلف شرط من شروط انعقاد الزواج ()

857- بطلان الزواج ينسحب الى الماضي حيث يعتبر الزواج لم يقم اصلا ()

- 858- الطلاق او فسخ عقد الزواج ندي المذاهب المسيحية يقوم بأثر رجعي ()
- 859- الطلاق او فسخ عقد الزواج ندي المذاهب المسيحية يقوم بأثر فوري ()
- 860- الطلاق او فسخ عقد الزواج ندي المذاهب المسيحية يقتصر على المستقبل دون الماضي ()
- 861- يزال البطلان هو الجزاء المترتب على تخلف اي شرط من شروط انعقاد الزواج لدي المذاهب المسيحية ()
- 862- لا يبطل عقد الزواج الا اذا كان الشرط المتخلف شرطا جوهريا لدي المذاهب المسيحية ()
- 863- يبطل الزواج لدي المذاهب المسيحية اذا تم بدون اكليل ()
- 864- لا يبطل الزواج اذا انعقد في الايام غير المسموح انعقاده فيها او الايام بعد مراسم الزواج التي لا تمس الشريعة المسيحية ()
- 865- الخطأ في تحرير وثيقة الزواج يؤدي الى ابطال عقد الزواج ()
- 866- عدم تلاوة وثيقة الزواج على الحاضرين يؤدي الى بطلان الزواج لدي المذاهب المسيحية ()
- 867- الشريعة المسيحية تحاول التوسيع من نطاق البطلان ()
- 868- يعتبر عقد الزواج باطلا بطلان مطلق في حالة تعيب ارادة احد الزوجين ()
- 869- في حالة تعيب ارادة احد الزوجين يعد الزواج باطل بطلان نسبي ()
- 870- يجوز للقاضي ان يقضي من تلقاء نفسه ببطلان نسبي اذا وقع الزواج نتيجة اكراه لاحد الزوجين ()
- 871- اذا وقع غش في شخص احد الزوجين فلا يجوز الطعن في الزواج الا من الزوج الذي وقع عليه الغش ()
- 872- الغلط في الصفة يترتب عليه البطلان المنطلق ففي الزواج ()
- 873- الغلط في صفة البكارة يترتب عليه البطلان النسبي و ليس المطلق ()
- 874- يجوز لورثة الزوج الذي عيبت ارادته ان يتمسكوا ببطلان عقد الزواج بقصد ابعاد الزوج الاخر من التركة في المذاهب المسيحية ()
- 875- يجوز للورثة الاستمرار في الدعوي التي رفعها الزوج قبل وفاته لأبطال عقد الزواج بسبب عيب الارادة ()
- 876- يجوز للزوج الاخر الذي كان سببا في عيب الارادة ان يتمسك بأبطال عقد الزواج ()
- 877- يجوز للغير رفع دعوي لأبطال عقد الزواج في حالة تعيب ارادة احد الزوجين ()
- 878- لا يجوز رفع دعوي البطلان النسبي في حالة رفع دعوي تعيب اراده احد الزوجين الا بالنسبة للزوج الذي عيبت ارادته ()
- 879- يجب على الزوج الذي عيبت ارادته ان يقوم برفع الدعوي خلال شهر من الوقت الذي يصبح متمتعاً فيه بكامل حريته او من كامل علمه بالغش لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 880- مرور شهر دون رفع دعوي البطلان من تاريخ زوال العيب لدي الاقباط الارثوذكس يعد من قبيل الایجاز الصريحة للزواج ()
- 881- الاختلاط بين الزوجين من وقت العلم بالعيب يحول دون رفع دعوي البطلان لدي الارثوذكس في حالة البطلان النسبي ()
- 882- مضي شهر على تمتع الزوج الذي عيبت ارادته باراده كاملة او علمه بالعيب دون رفع دعوي لأبطال الزواج يعد من قبيل الاجازة الضمنية و بالتالي يسقط حقه في رفع دعوي البطلان بعد ذلك ()
- 883- نصت مجموعة ١٩٥٥ على احد اقصى لرفع دعوي بطلان الزواج ()

- 884- وفقا لشريعة الارمن الارثوذكس تسقط دعوي بطلان الزواج في كل الاحوال خلال مدة ستة اشهر من مضي الزواج بالفحص و المعاشرة و لو لم يعلم الزوج بسبب البطلان ()
- 885- نصت شريعة الارمن الارثوذكس على حد اقصى لرفع دعوي البطلان في حالة عيب الارادة ()
- 886- لا يجوز رفع دعوي البطلان بعد مضي ستة اشهر من الزواج في حالة وجود عيب مكن عيوب الارادة و لو لم يعلم به الزوج الاخر طبقا للمادة ٣٧ من مجموعة ١٩٥٥ ()
- 887- عقد زواج القاصر بغير اذن وليه لا يجوز الطعن فيه الا من الولي او القاصر لدي الاقباط الارثوذكس ١٩٥٥ ()
- 888- لا يجوز الطعن بالبطلان من قبل الزوج القاصر الذي تقرر بالبطلان حماية له او من ولية طبقا لمجموعة الاقباط الارثوذكس ١٩٥٥ ()
- 889- يترتب على زواج القاصر البطلان المطلق لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 890- زواج القاصر يعد باطلا بطلان نسبي لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 891- لا تقبل دعوي بطلان الزواج القاصر في حالة مضي شهر من علم الولي بالزواج او في حالة اقرار الولي بالزواج ()
- 892- لا تقبل دعوي ابطال الزواج للقاصر من الزوج بعد مضي شهر من سن الرشد ()
- 893- ايجاز القاصر للزواج يؤثر على حق الولي في طلب البطلان اذا لم يكن على علم بالزواج ()
- 894- اذا اجاز القاصر الزواج و تمسك الولي بالبطلان فإن الزواج يعتبر صحيحة ()
- 895- زواج القاصر لدي الاقباط الارثوذكس باطلا بطلان مطلقا ()
- 896- لا يتم تصحيح عقد الزواج الا بالاجاز الصريح لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 897- يجوز تصحيح عقد الزواج بالاجازة الضمنية من الولي او من القاصر بعد بلوغ سن الرشد ()
- 898- البطلان المطلق يجوز ان يتمسك به كل مصلحة في عقد الزواج لدي الشرائع المسيحية ()
- 890- في حالة انعدام الرضا يترتب على ذلك البطلان النسبي عند الاقباط الارثوذكس ()
- 891- في حالة انعدام الرضا يترتب على ذلك البطلان المطلق لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 892- في حالة وجود مانع من موانع الزواج يترتب عليه البطلان النسبي لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 893- يجوز لكل من الزوجين الطعن في حالة البطلان النسبي ()
- 894- يجوز لكل من الزوجين و كل ذي شأن الطعن في بطلان الزواج في حالة البطلان المطلق ()
- 895- في حالة عدم القيام بصلاة الاكليل بعد الزواج باطلا بطلان مطلق ()
- 896- الزواج قبل بلوغ السن القانوني للزواج يعد باطلا بطلان مطلق ()
- 897- الزواج قبل بلوغ سن الرشد رغم مرور سن الزواج يدعى الزواج باطلا بطلان مطلق ()
- 898- الزواج في حالة بلوغ سن الزواج القانوني دون بلوغ سن الرشد يترتب عليه البطلان النسبي للزواج ()
- 899- الزواج بالمحارم يدعى عقد الزواج باطلا بطلان مطلق ()
- 900- البطلان المطلق يمكن التمسك به من كل ذي مصلحة ()
- 901- في حالة الزواج بين مختلفي الدين بعد الزواج باطلا بطلان مطلق لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 902- الزواج بالمعتد يعد باطل بطلان نسبي في الشرائع المسيحية ()
- 903- الزواج بالمعتدة يعد باطلا بطلان نسبي لدي الاقباط الارثوذكس ()
- 904- الزواج الثاني لدي الاقباط الارثوذكس يعد باطلا بطلان مطلقا ()
- 905- يكفي لانعقاد عقد الزواج توافر الشروط الموضوعية في الشرائع المسيحية ()

906- يشترط لصحة عقد الزواج ان يتم افراغه في قالب او شكل معين لدي المذاهب المسيحية
()

907- الزواج الذي يتم دون تكليل يعد باطلا بطلان مطلقا ()

908- يكفي لانعقاد الزواج الاهلية و الرضا و انتفاء الموانع لدي المذاهب المسيحية ()

909- صلاة الاكليل هي التي تحلل النساء لرجال و الرجال للنساء لدي المذاهب المسيحية ()

910- عقد الزواج دون الاكليل يعد باطلا بطلانا مطلقا لدي المذاهب المسيحية ()

911- في حالة وجود مانع من موانع الزواج يعد عقد الزواج باطلا بطلان مطلقا لدي المذاهب المسيحية
()

912- التبني يعد مانعا من موانع الزواج وفقا للقانون المصري ()

913- في حالة انعدام الرضا يعد عقد الزواج باطلا بطلان مطلقا ()

914- في حالة تخلف الرضا يعتبر عقد الزواج باطلا بطلان نسبيا ()

915- تخلف الرضا يترتب عليه بطلان الزواج بطلان مطلقا ()

916- في حالة تخلف الرضا يجوز لكل ذي مصلحة التمسك ببطلان عقد الزواج ()

917- زواج المجنون يعد باطلا بطلان نسبي ()

918- زواج المجنون و زواج المجنون غير المميز يعد باطلا بطلان مطلقا ()

919- انتفاء الارادة الحقيقية لأبرام عقد الزواج يجعل عقد الزواج باطلا ()

920- التصحيح من الاصل اجراء بمقتضاه يتحول عقد الزواج صحيحا من تاريخ التصحيح و ليس من
تاريخ ابرام العقد ()

921- التصحيح البسيط يحول عقد الزواج صحيحا من تاريخ التصحيح و ليس من تاريخ ابرام عقد
الزواج ()

922- نظمت شريعة الكاثوليك تصحيح الزواج الباطل ()

923- لا يوجد فرق بين اجراءات تصحيح عقد الزواج سواء تصحيح من الاصل او البسيط لدي
الكاثوليك ()

924- في حالة بطلان الزواج الذي يرجع الي تخلف ركن الرضا فإن التصحيح الذي يتم يعد تصحيحا
بسيطا ()

925- اذا كان الرضا الذي تخلف هو الرضا الباطن في هذه الحالة يكفي لتصحيح الزواج الرضاء الباطن
للزواج الذي عيبت ارادته وفقا لشريعة الكاثوليك ()

926- اذا كان تخلف الرضا بالزواج معلوما من الطرف الاخر فيجب ان يتم التراضي بين الزوجين
لتصحيح الزواج ()

927- اذا كانت تخلف الرضا بالزواج معلوما من الكافة فلا يتم تصحيح الزواج الا علنا بمراسم جديدة
امام الكهنة و الشهود ()

928- يجوز التصحيح البسيط للزواج اذا كان بطلان الزواج يرجع لقيام مانع من موانع الزواج
()

929- يجوز تصحيح الزواج في حالة وجود مانع من موانع الزواج بزوال المانع او الاعفاء منه
()

930- لا يشترط لتصحيح الزواج في حالة وجود مانع من موانع الزواج الا زوال المانع ()

931- يشترط لتصحيح الزواج في حالة وجود مانع من موانع الزواج زوال المانع او الاعفاء منه الي
جانب تجديد الرضاء بالزواج ()

932- اذا كان مانع الزواج خفيا يكفي ان يجدد من يعلم به رضاه اذا كان من احدهم ()

- 933- إذا كان المانع من الزواج ظاهرة يجب تجديد الرضاء علنا امام رجل الدين و الشهود ()
- 934- في حالة وجود اي مانع من موانع الزواج حتى و ان كان خفيا لا يصح تصحيح الزواج الا علنا امام رجل الدين و الشهود ()
- 935- اذا كان بطلان الزواج يرجع الى تلف الشكل الديني فتصحح الزواج يكون باستيفاء الشكل الديني المتخلف ()
- 936- لا يوجد فرق بين تصحيح الزواج و اجازته ()
- 937- التصحيح يتم باجراءات معينة لازالة البطلان او تجنبه ()
- 938- ازالة البطلان تحتاج الى اجراءات معينة ()
- 939- في اجازة الزواج يتنازل من له الحق في بطلان عقد الزواج عن التمسك به فيصبح الزواج صحيحا ()
- 940- يجوز الخلط بين تصحيح الزواج و اجازته ()
- 941- التصحيح من الاصل اجراء يتحول بمقتضاه الزواج من باطل الى صحيح من تاريخ ابرام الزواج ()
- 942- التصحيح من الاصل يقوم باثر فوري ()
- 943- التصحيح من الاصل يكون باثر رجعي و لكنه اجراء استثنائي يصدر من الكنيسة ()
- 944- يشترط في التصحيح من الاصل ان يصدر من السلطة المختصة ()
- 945- الاصل في التصحيح من الاصل ان يكون عن طريق البطريرك لدى الكاثوليك ()
- 946- يشترط للتصحيح من الاصل ان يكون بطلان الزواج راجعا الى نقص في صيغة الاحتفال او الى وجود مانع من موانع الزواج ()
- 947- يمكن التصحيح من الاصل اذا كان البطلان ناتج من النقصان الرضا ()
- 948- في حالة نقصان الرضا لا يجوز الا التصحيح البسيط ()
- 949- في حالة نقصان الرضا لا يمكن تصحيح الزواج الا من لحظة التصحيح و ليس من تاريخ ابرام العقد ()
- 950- في حالة نقصان الرضا يجوز تصحيح عقد الزواج من تاريخ ابرام العقد ()
- 951- يجوز تصحيح الزواج من الاصل اذا كان البطلان من الموانع المقررة في الشرع الكنسي ()
- 952- لا يجوز تصحيح الزواج اذا كان البطلان راجعا الى وجود مانع من الموانع الطبيعية ()
- 953- يجوز تصحيح الزواج من الاصل اذا كان البطلان راجعا الى وجود مانع صادرا عن الشرع الالهي ()
- 954- يشترط لتصحيح عقد الزواج الاصل ان يتم استيفاء الشكل الديني او يزول المانع و يتم التفسير عنه ()
- 955- يشترط للتصحيح من الاصل ان يظل رضاء الزوجين منذ ابرام الزواج حتى تاريخ التصحيح ()
- 956- يشترط للتصحيح من الاصل ان يتم تجديد رجاء الطرفين لكي يتم التصحيح في حالة وجود مانع من موانع الزواج ()
- 957- العبرة في التصحيح من الاصل في حالة وجود مانع من موانع الزواج هي وجود الرضاء لحظة ابرام الزواج و ليس بتجديد الرضاء للتصحيح ()
- 958- التصحيح من الاصل يصح عقد الزواج الباطل باثر رجعي ()
- 959- يجوز النص على ان يقتصر التصحيح من الاصل على تاريخ غير تاريخ ابرام عقد الزواج ()

- 960- الزواج الظني يهدف لاستبعاد الاثر الفوري لبطلان عقد الزواج ()
- 961- الزواج الظني يستهدف لاستبعاد الاثر الرجعي لتصحيح الزواج في حالة حسن نية احد الزوجين او كلاهما ()
- 962- الزواج الظني يجعل اثار البطلان تقتصر على المستقبل دون الماضي ()
- 963- الزواج الظني يجعل اثار بطلان عقد الزواج تقتصر على الماضي دون المستقبل ()
- 964- وفقا للزواج الظني يتم الاعتراف بوجود العلاقة الزوجية و ما يترتب عليها من اثار في الماضي دون المستقبل ()
- 965- الزواج الظني هو زواج صحيح ()
- 966- الزواج الظني هو زواج باطل تقتصر اثاره على المستقبل دون الماضي ()
- 967- الزواج الظني صحيح قانونا و حقيقة ()
- 968- الزواج الظني صحيح اعتقادا و ليس حقيقة او قانونا ()
- 969- اخذت شريعة الكاثوليك بفكرة الزواج الظني ()
- 970- اخذت شريعة الاقباط الارثوذكس صراحة بفكرة الزواج الظني ()
- 971- يمكن تطبيق فكرة الزواج الظني على مختلف الشرائع المسيحية ()
- 972- لا يشترط في الزواج الظني حسن نية الزوجين معا يكفي حسن نية احدهما ()
- 973- يشترط للزواج الظني حسن نية احد الزوجين على الاقل ()
- 974- يشترط لتطبيق الزواج الظني حسن نية الزوجين بعد ابرام عقد الزواج ()
- 975- لا يشترط توافر حسن نية الزوجين في فكرة الزواج الظني الا لحظة ابرام العقد ()
- 976- الاصل دائما حسن النية و على من يدعي عكس ذلك الاثبات ()
- 977- حسن النية مفترض في الزوجين لتطبيق فكرة الزواج الظني ()
- 978- يلتزم الزوج حسن النية وفقا لفكرة الزواج الظني بأثبات حسن نيته ()
- 979- على من يدعي سوء نية الزوج الاخر في تطبيق فكرة الزواج الظني اثبات ذلك ()
- 980- حسن النية مسألة قانونية ()
- 981- الزواج الظني ينطبق على الزواج المنعدم ()
- 982- فكرة الزواج الظني لا تنطبق الا على الزواج الباطن و ليس المنعدم ()